المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أكتوبر 2008

INTOSAI

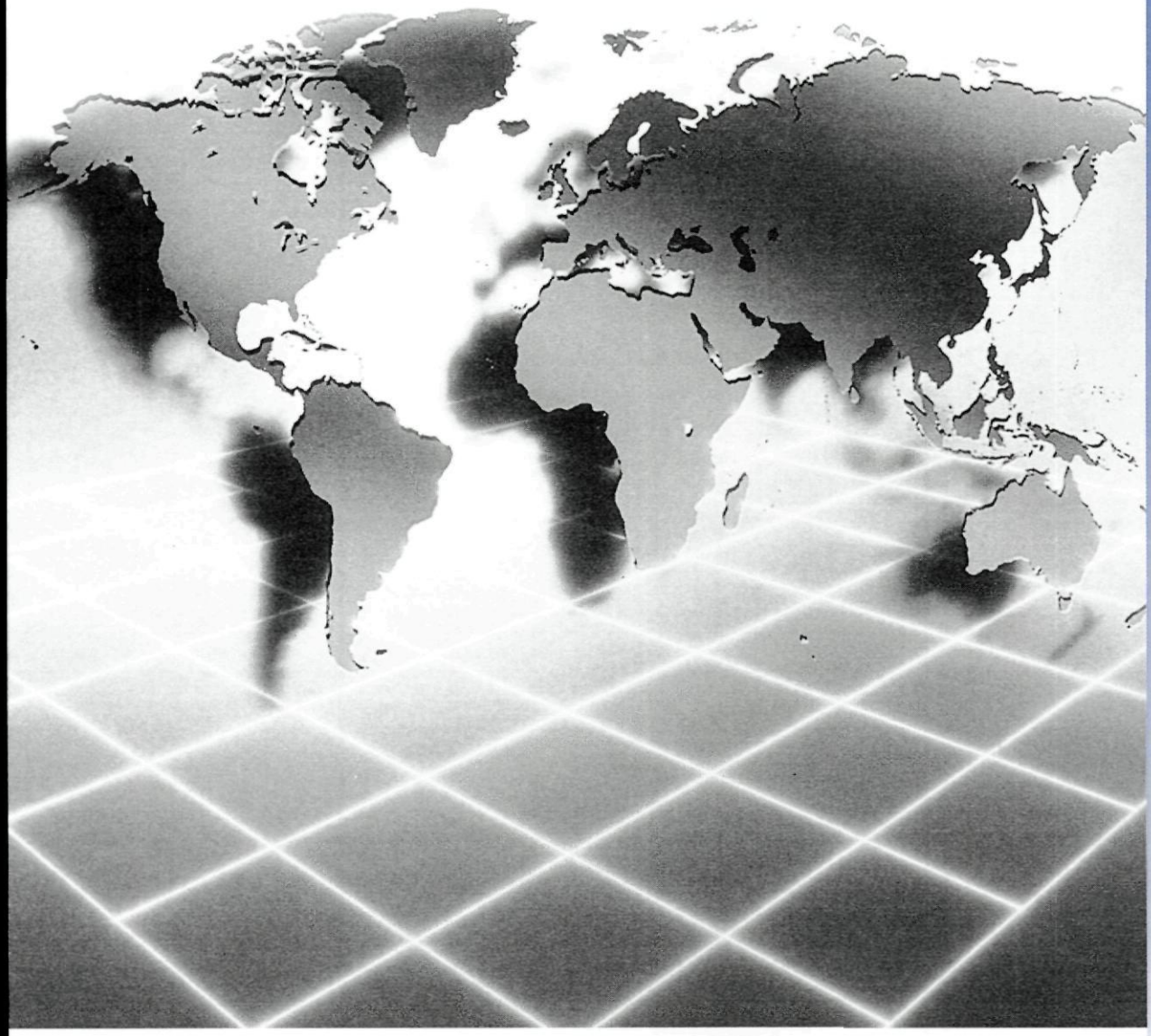

October 2008

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أكتوبر2008
المجلد (35) رقم (4)

هيئة تحرير المجلة
- جوزف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
- شيلا فريزر، المراجع العام، كندا
- فايزة الكافي، الرئيس الأول لمحكمة المحسابات، تونس
- جيني دوداارو، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
- كلودوسبالدو راشيان أوزكاتيجوي، المراقب العام، فنزويلا

الرئيس:
- هيلين هـ. هيلسينج (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير:
- دونالد ر. دراغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعدي رئيس التحرير:
- ليندا ج. سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)
- كريستوفر لايونز (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:
- مكتب المراجع العام (كندا)
- خالد بن جمال (الاسوساي – الهند)
- لوزين سيكالو (الصباساي – تونجا)
- الأمانة العامة للكاروساي (سانت لوسيا)
- الأمين العام لليوروساي (أسبانيا)
- خميس حسني (تونس)
- بديرا أسبينوزا موريتو (فنزويلا)
- الأمانة العامة للأنتوساي (النمسا)
- مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:
- سيبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- بول ميلير (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء مجلس مديري للأنتوساي:
- أرتورو جونزاليس دو أراجون، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، المكسيك، رئيس المجلس.
- تيرنس نومبيبي، المدقق العام، مكتب المدقق العام، جنوب أفريقيا، النائب الأول للرئيس.
- أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المحاسبة العامة، المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس.
- جوزيف موسر، الرئيس، ريشناجوف، النمسا، الأمين العام.
- لو جياي، المدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية.
- بول ر.ن. الزورث، مدير التدقيق، مكتب تدقيق جزر كوكلاند.
- زيريو بوجي، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، ساحل العاج.
- أريلد كوفاكس، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، المجر.
- فينود راي، المراجع والمدقق العام، الهند.
- هوانج سيك كيم، الرئيس، مجلس التدقيق والتفتيش، كوريا.
- علي الحسناوي، المدقق العام، جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- لويس آ. مونتينيجرو أسبينوزا، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، نيكاراجوا.
- يورغن كوسمو، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، النرويج.
- سيرجي فاديمرفيتش ستيفاشين، الرئيس، غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية.
- ألبرت إدواردز، مدير التدقيق، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس و نيفيس.
- تيم بور، المراجع والمدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة.
- جيني دوداارو، نائب المراقب العام، مكتب المسائلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- كلودوسبالدو راشيان أوزكاتيجوي، المراقب العام، فنزويلا.

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوي (يناير، ابريل، يوليو،أكتوبر) باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي). وقد تم تخصيص المجلة والتي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتطوير إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. وتعبر الأراء والأفكار التي يتم نشرها في المجلة عن وجهات نظر رؤساء التحرير والأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة وسياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة والتي يجب أن ترسل إلى مكتب التحرير التالية:

U.S. Government Accountability Office
Room 7814. 441 G Street, NW
Washington, D.C. 20548
U.S.A
Phone: 202-512-4707
Fax: 202-512-4021
intosaijournal@gao.govE-mail:

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن أولوية قبول المقالات لتلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الانتوساي والجهات المهتمة مجانا. كما أن المجلة متوفرة بصورة إلكترونية في موقع الانتوساي: www.intosai.org وكذلك بالاتصال على : Journalatspel@gao.

تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، كما تدرج في محتويات الإدارة.
وتنشر ملخصات من بعض المقالات التي يتم اختيارها في النشرات التالية:
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michiggan, U.S.A.

قائمة المحتويات:

المقالة الإفتتاحية	1
أنباء موجزة	4
إدارة المشاريع في القطاع العام	10
نبذة التدقيق: مكتب مدقق عام سنغافورة	13
المؤتمر العشرون لمدققي الحسوم في دول الكومنولث	15
إلقاء الضوء على الخطة الإستراتيجية	20
ما يحدث بالأنتوساي	23
مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية	30
جدول أحداث الأنتوساي	33

في العدد الافتتاحي من هذه الصحيفة في يناير 1974، كان عنوان الافتتاحية "التواصل الدولي" ، ولقد تمت ملاحظة أن تأسيس الصحيفة كان " مستوحى من الحاجة لتحقيق فهم عالمي أكثر شمولية للمشاكل العامة التي تواجه المدققين الحكوميين" . واليوم وبعد مرور34 عام، يظل التواصل هو جوهر شعار"الأنتوساي " : [الخبرة المتبادلة تفيد الجميع] . إن تبادل الخبرات المنفتح والنزيه والتدفق الحر للمعلومات بين أعضاء الأنتوساي يعتبر أمراً أساسياً للتطوير المستمر لنا جميعاً . وتفتخر هذه الصحيفة لكونها تلعب دوراً مركزياً في بذل هذا الجهد.

ومن منطلق هذه الروح، يتم تشجيع ودعوة كافة أعضاء الأنتوساي وغيرهم من المجتمع الدولي لمحاسبة المسئولية للكتابة في هذه الصحيفة . وتقدم هذه الافتتاحية بعض الأفكار لكيفية القيام بذلك. ونحن نعتقد بأن هذا الموضوع يعتبر مناسباً لهذه الفترة حيث أن فريق المهمة التابع للانتوساي والمعني بالتواصل يمر الآن بفترة الإعداد لإجتماع في ڤيينا بحلول نوفمبر 2008 .

إن المساهمات في الصحيفة يمكن أن تتخذ عدة صور كالتالي :

الافتتاحيات : تتيح الافتتاحية الفرصة لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة وقادة منظمات المسائلة الأخرى ، والأجهزة الشركاء للتعبير عن وجهات النظر والأفكار التي لها أهمية خاصة في مجتمعنا . وغالباً ما تقدم الافتتاحيات المثيرة للاهتمام " رؤية من الأعلى للموضوع " كما إنها تعتبر ذات قيمة لمساهمتها في وضع أطر النقاشات وتطوير أهداف الأنتوساى. وعلى مدى الأعوام، كتب الافتتاحيات عدد من قادة الأنتوساي بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، و رئيس البنك الدولي ، ورئيس معهد المدققين الداخليين. وغالبا ما يكون حجم الافتتاحيات ما يقارب من 1000 كلمة.

المقالات :

سعياً لاستمرار استخدام الصحيفة كأداة تعليمية لممارسي التدقيق، فإن المقالات التي يمكن قبولها هي تلك التي تتعامل مع المواضيع العملية التي تواجه المدققين الحكوميين. على سبيل المثال، نحن نرحب بدراسات الحالة التي تتناول المعرفة المكتسبة من خبرة العمل الفعلية، والتي تشمل تقنيات التدقيق وأساليبه. وتعتبر المقالات التي تدور حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة مفيدة دائماً لقرائنا، ولن يتم النظر في نشر المواضيع النظرية أو الأكاديمية.

وفي الغالب يتراوح عدد الكلمات الواردة في المقالات ما بين 1500 إلى 2000 كلمة ويجوز أن تحتوى على رسوم توضيحية وجداول بيانية كما هو ملائم. ويجب على الكتاب المعنيين مراعاة نصائح رجل الدولة اليوناني" Cícero" والمفكر والخطيب والكاتب الذي قال: "عندما ترغب في تعليم الآخرين، لتكن كلماتك مختصرة بحيث يستوعب عقل المرء ما تقوله بسرعة، ويتعلم الدرس المستفاد ويحفظه عن ظهر قلب. حيث إن كل كلمة غير ضرورية ستذهب إلى جانب العقل المملوء".

أخبار موجزة:

تشمل مواد الأخبار عدد من المواضيع وتضم ، وبدون تحديد التالي :

- مدققي العموم الجدد (معلومات عن السيرة الذاتية وصور).
- تقارير التدقيق السنوية.
- تقارير الجهاز والإصدارات الخاصة.
- أساليب التدقيق والتقييم الجديدة.
- تشريعات التدقيق الجديدة أو التطورات في تفويض الأجهزة.
- برامج التدريب والتطوير المهني التي تعقدها الأجهزة.

وعادة ما يتراوح مختصر الأخبار ما بين ثلاثة إلى أربعة فقرات.

ما يحدث في داخل الأنتوساي :

يجد القراء هنا أخبار عن لجان الأنتوساي، ومجموعات العمل، وفرق المهمات، بالإضافة إلى التقارير التي تقدمها مجموعاتنا الإقليمية السبعة، والأمانة العامة، وبرامج خاصة أخرى مثل ندوات الأمم المتحدة والأنتوساي التي تعقد كل سنتين. وقبل إصدار كل عدد ، يختار مجموعة العاملين في الصحيفة المواد الخاصة بهذا القسم مباشرة من رؤساء هذه المجموعات المذكورة، مثل مواد الأخبار المختصرة ، وتقارير من داخل الأنتوساي والتي تتألف في الغالب من ثلاثة إلى أربعة فقرات. وفى كل الأحوال ، نحن نقوم بنشر معلومات الاتصال بحيث يتمكن كل قارئ من الإطلاع بصورة أكبر على أنشطة الأنتوساي وبرامجها.

المقالات الدورية الأخرى :

يعد العاملين المسئولين عن خطة الأنتوساي الاستراتيجية ومبادرة الأنتوساي للتنمية " IDI " بصور دورية لأعمال الخطة والمبادرة. ويقدم كل عدد من الصحيفة تقويم زمني للأحداث التي ستتم على المستويين الإقليمي والأنتوساي. ونحن بدورنا ندعوا منظمي هذه الأحداث لإرسال التواريخ والأماكن ذات الصلة بتلك الأحداث ليتم شملها في التقويم .

وتتيح الصحيفة الفرصة للقراء لصبحوا مساهمين لهم دور فعال في استراتيجية الأنتوساي للاتصالات وللعمل مع شركاؤنا لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية. وتحدد الاستراتيجية الأهداف الخمسة التالية :

- رفع درجة المعرفة لدى أعضاء الأنتوساي لبلوغ مستوى موحد من خلال استخدام الوسائل الحالية للاتصال.
- دعم أعضاء الأنتوساي وتشجيع التقارب.
- نقل اهتمامات التدقيق الحكومي إلى متخذي القرارات وأصحاب الرأي.
- تعزيز سمعة ومكانة الأجهزة والأنتوساي .
- نشر مساعدات الأجهزة والأنتوساي بين المنظمات الزميلة .

عندما بدأت الصحيفة في عام 1974، كانت هي الوسيلة الأساسية للاتصال لمجتمعنا . ونحن حاليا نمتلك العديد من الآليات الأخرى منها الصحف ، وكتب الأخبار الصادرة عن مجموعات العمل الإقليمية واللجان ، ودوريات الأنتوساي ، والانترنت ، بالإضافة لشبكات العمل الغير رسمية الخاصة التي تجمعنا معاً . إن الصحيفة ملتزمة بالعمل المشترك من خلال إصداراتنا المطبوعة ، وبشكل متزايد من خلال موقعنا الالكتروني (والذي نخطط لجعله أكثر سرعة وفعالية) وذلك جزء من استراتيجية الأنتوساي للتواصل.
يتطلع جميع من في الصحيفة لتلقي آراؤكم ومساهماتكم والعمل معكم للرقى بمهنتنا .

عنوان الاتصال بالصحيفة :

INTOSAI Journal
441 G Street,NW.,Room 7814
Washington, DC 20548 USA
E-mail:*intosaijournal@gao.gov*
Tel:1-202-512-4707
Fax: 1-202-512-4021
Web site: *www.intosaijournal.org*

أنباء موجزة NEWS Brief

بنغلاديش

تعيين مراقب و مدقق عام جديد

تم تعيين احمد عتوال حكيم في منصب مراقب و مدقق عام بنغلاديش و بهذا يكون المراقب والمدقق العام العاشر. و قبل توليه المنصب ، شغل منصب المراقب المالي للدفاع العام في وزارة الدفاع. و قد التحق السيد حكيم بالعمل في تدقيق وحسابات وزارة الخدمة المدنية في بنغلاديش و ذلك في مارس 1979. و خلال سنوات عمله المميزة في وزارة الخدمة المدنية، عمل في كل من مكاتب الحسابات ومديريات التدقيق في إدارة المحاسبة و التدقيق. و قد كان أول شخص يحصل على مسمى كبير مسئولي الحسابات في الحكومة البنغلادشية.

شغل السيد حكيم منصب مدير و نائب أمين سر جناح الميزانية في قسم التمويل بوزارة المالية و ذلك من 1991-1997. و أصبح مدير عام إدارة التدقيق في عام 1997.

عمل أيضاً رئيساً لأكاديمية الإدارة المالية لمدة خمسة سنوات. كما عمل كمدير عام مديرية التدقيق المدني. وفي الفترة من 2004-2005 شغل منصب النائب الأول لمراقب و مدقق عام بنغلاديش.

وقد نال السيد حكيم درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة دكا في بنغلاديش ودرجة الماجستير في تطوير التمويل من جامعة بيرمينغهام في المملكة المتحدة. وقد حاز كذلك على شهادة في إعداد ميزانية القطاع الحكومي من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية و دبلوم ما بعد التخرج في الإدارة من جامعة بنغلاديش المفتوحة. و هو زميل في معهد محاسبي التكاليف والإدارة في بنغلاديش.

تدقيق نظام إطار عمل الميزانية متوسطة الأجل

في عام 2005 ، قدمت الحكومة البنغلادشية هيكل عمل الميزانية متوسطة الأجل (MTBF) و التي من أهم ملامحها الإشراف المتوسط الأجل على تخطيط الميزانية وإجراء ربط واضح بين أولويات السياسية و حصص المصادر و التركيز على الاستخدام الفعال للموارد العامة المحدودة. و ضمن نظام (MTBF) ، فإن موظف المحاسبة المسئول والذي يعتبر أيضاً كبير التنفيذيين بالوزارة أو الإدارة ، يتم منحه سلطة إضافية و مسئوليات تجاه الميزانية.

خلال المرحلة الأولية، هناك عدد محدود من الوزارات و الأقسام بدأت بوضع ميزانياتها بواسطة استخدام نظام (MTBF).

بدأ الجهاز البنغلادشي مؤخراً بالتدقيق على حسابات الوزارة المحفوظة منذ بداية تطبيق نظام (MTBF).و يختلف هذا عن ذلك المستخدم للتدقيق المالي في الوزارات ذات الميزانيات التقليدية بالإضافة إلى التدقيق النظامي لكل من البيانات المالية و الإذعان للقواعد و اللوائح ونظام الرقابة الداخلي الخاص بتحليل الجهة المدقق عليها سواء كانت الإدارة أو الوزارة تقوم بإنفاقها بناء على الأهداف الموضوعة ضمن خطة نظام (MTBF) .

للحصول على معلومات إضافية ، يرجى الاتصال على مكتب المراقب و المدقق العام لبنغلاديش

البريد الالكتروني
international@cagbd.org

الموقع الالكتروني
www.cagbd.org

كندا

تشير نتائج مسح تم إجراؤه للموظفين إلى رضى وإلتزام الموظفين

يسعى مكتب مدقق عام كندا (OAG) إلى خلق بيئة عمل يكون فيها الموظفين راضين ومرتبطين بالعمل. و مثل هذه البيئة من شأنها أن تعكس القيم التي توضح الطريقة التي يدير بها مكتب المدقق العام عمله: الاحترام و الثقة و النزاهة والقدوة الحسنة.

و قد وضع مكتب المدقق العام هدفه وهو المحافظة على تحقيق الرضا لدى 80 % من موظفيه كحد أدنى. و لتقييم أداءه في تحقيق هذا الهدف، يقوم المكتب بعمل مسح لموظفيه كل عامين. ووفقاً للسجلات، استجاب نحو 93% من الموظفين للمسح الأخير الذي تم في مايو 2008. و هو معدل تجاوب يفوق نسبة 65% فيما بين الجهات التي تقوم بإعداد المسح لموظفيها.

و قد اتفق معظم الموظفين (حوالي 92%) بأنهم يشعرون بالفخر لعملهم في المكتب ويعتقدون إن إدارته تتم بصورة سليمة مع وضوح في الاتجاه و دعم قوي لتطلعاته وقيمه. ويؤمن حوالي 88% منهم بأن المكتب يعتبر أحد أفضل المؤسسات للعمل.

حتى في وجود هذه النتائج الإيجابية، تؤمن المدقق العام شيلا فريزر بأن هناك مجال دائماً للتطوير. و تقوم لجنة الموظفين المتطوعين بمراجعة نتائج المسح للتعرف على الإجراءات الواجب إتباعها لزيادة رضا الموظفين، و من ثم تقدم توصياتها للجنة المكتب التنفيذية ولجميع موظفيها في خريف عام 2008.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق العام في كندا

البريد الالكتروني
communications@oag-bvg-gc.ca
الموقع الالكتروني www.oag-bvg.gc.ca

جمهورية التشيك

مكتب التدقيق الأعلى يحتفي بالذكرى السنوية الخامسة عشر لإنشائه

يحتفل مكتب التدقيق الأعلى في جمهورية التشيك بالذكرى السنوية الخامسة عشر لإنشائه في 2008. و تمثل الخمسة عشر عاماً فصلاً موجزاً في تاريخ التدقيق الخارجي في الدولة والذي يعود تاريخه إلى 200 عاماً مضت حيث مر بالعديد من التغيرات خلال تلك الفترة. وبمناسبة الذكرى السنوية لتأسيسه هنأ رئيس مكتب التدقيق الأعلى السيد/ فرانتيسيك دوهنال الجميع وعبر عن جزيل امتنانه لكل من عمل في المكتب في الماضي.

ووفقاً لدستور جمهورية التشيك، فإنه لا يحق للسلطة التنفيذية التدخل في تخطيط و أداء عمليات التدقيق. و لسوء الحظ ، تم توقف التطوير الديمقراطي لممارسات التدقيق في جمهورية التشيك خلال الأعوام من 1950-1993 .

و قد كان الجهاز جهة مستقلة حتى عام 1950 حيث أنشأ النظام الشيوعي وزارة مراقبة الدولة. و كانت الحكومة هي التي تدير الوزارة وكانت تلقنها ما يجب عليها القيام به أوعدم القيام به في عمليات التدقيق. وحتى عام 1990 لم يبدأ مكتب التدقيق الأعلى بالبحث عن طرق جديدة لوضع مجموعة من المعايير الخاصة بإجراءات التشغيل وتغيير سياسته.

و في الوقت الحالي، يمتلك مكتب التدقيق الأعلى سلطة تحديد المشاكل و إعداد التقارير اللازمة حولها أي يعتبر برلمان جمهورية التشيك شريكاً لمكتب التدقيق الأعلى حيث يفوض البرلمان السلطة التنفيذية بمهام ويكلف مكتب التدقيق الأعلى بمتابعة هذه المهام. بالإضافة إلى القيام بالتدقيق، يشجع مكتب التدقيق الأعلى جميع العاملين في مجال التدقيق على تبني أفضل الممارسات.

و لم يكن المبنى الذي ورثه مكتب التدقيق الأعلى من وزارة رقابة الدولة السابقة مستوفياً لمتطلبات الهيكل أو المساحة. و في عام 2007 انتقل مكتب التدقيق الأعلى إلى مكاتب مؤجرة جديدة في براغ في مركز إداري حديث يوفر مساحة كافية لجميع موظفيه وممثليه ويمكنه إستيعاب التوسع المستقبلي لأعمال المكتب.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الأعلى لجمهورية التشيك

العنوان الالكتروني

efrantisek.dohnal@nku.cz

الموقع الالكتروني

http://www.nku.cz

ايسلندا

تعيين مدقق عام جديد في ايسلندا

عين مدير البرلمان الايسلندي سفين اراسون مدقق عام جديد لمكتب التدقيق الوطني الأيسلندي إعتباراً من 1 يوليو 2008. و بناءً على قانون التدقيق الوطني فإن فترة التعيين تستمر إلى 6 سنوات متعاقبة. يحل السيد/ اراسون محل السيد/سيغوردور ثوردارسون و الذي تقاعد في نهاية يونيو بعد 16 عاماً من الخدمة في المكتب.

تخرج السيد/ اراسون من جامعة أيسلندة في عام 1972 و أصبح محاسب قانون معتمد في عام 1976. قبل تعيينه، شغل منصب رئيس قسم التدقيق المالي في مكتب التدقيق الوطني الأيسلندي منذ 1972. كما و كان السيد اراسون عضواً في مجلس مدققي اتحاد التجارة الأوروبية الحرة منذ 1992.

للمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على مكتب التدقيق الوطني

البريد الالكتروني : postur@rikisend.is

الموقع الالكتروني : www.rikisend.is

جاميكا

تعيين مدقق عام جديد

في ابريل 2008 تم تعيين السيدة باميلا دي ام مونرو اليس مدققاً عاماً لجاميكا. وقبل تعيينها، شغلت السيدة مونرو اليس منصب مديرة قطاع التدقيق في إدارة المدقق العام منذ 2002.

و قد شغلت العديد من المناصب في المؤسسة خلال الأعوام من 1997 – 2002، من ضمنها كبيرة مدراء التدقيق. و تعتبر السيدة مونرو اليس عضوا فعالاً في معهد المحاسبين القانونيين في جاميكا (ICAJ) و عضوة في العديد من اللجان من ضمنها لجنة النزاهة في جاميكا و لجنة مكافحة الفساد.

و قد سبق لها و أن حازت على جائزة ICAJ تكريماً لأدائها المميز في المستوى الأخير لاختبارات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين. تحمل السيدة مونرو اليس شهادة محاسبة قانونية معتمدة و مدقق نظم معلومات و مدقق داخلي و هي زميلة لكل من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ومعهد جاميكا للمحاسبين القانونيين.

للمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على إدارة المدقق العام

البريد الالكتروني

audgen1@cwjamaica.com

رقم الفاكس 4690-968 876 1+

كوريا

رئيس جديد لهيئة التدقيق و التفتيش

تم تعيين هوانغ سيك كيم رئيساً جديداً لهيئة التدقيق و التفتيش BAI لجمهورية كوريا وذلك في سبتمبر 2008. و بصفته الرئيس الجديد للهيئة فإنه سيصبح عضواً في مجلس مديري الأنتوساي. حيث يخلف السيد يونتشورل جيون و الذي تقاعد في مايو 2008.

كان للسيد كيم سنوات طويلة من الإنجازات و العمل المميز بصفته قاضياً حيث يجلب معه ثروة من التجارب و المعرفة القانونية إلى منصبه الجديد.

و في وقت سابق من حياته المهنية، عمل كقاض في محاكم مختلفة في كوريا و من ضمنها كبير قضاة في المحكمة العليا و كبير قضاة في محاكم المقاطعات. قبل تعيينه رئيساً للجهاز الكوري، عمل قاضياً في المحكمة العليا منذ 2005.

خلال دراسته في ألمانيا في السبعينيات، بحث السيد كيم في القانون المدني، و ركز على قانون تسجيل العقارات. و لاحقاً ساهم في وضع قانون تسجيل العقارات في كوريا. و بصفته محام رائد في وضع نظام محاكمات جديد مبتكر، لعب دوراً رئيسياً في تبني كوريا لنظام المحاكمة المكثف. و قد شغل منصب باحث للمحكمة العليا ومؤلف نشيط حيث ألف العديد من الكتب والأبحاث حول القانون المدني و الإجراءات المدنية.

خلال خطاب توليه المنصب، أكد الرئيس كيم على أهمية الدور الذي يلعبه القانون في تنمية الأمة و الرقي بالحياة. السيد كيم حصل على درجة LL.B من كلية الحقوق من جامعة سيئول الوطنية في عام 1971.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الجهاز الكوري

البريد الالكتروني

koreasai@koreasai.go.kr

الموقع الالكتروني www.bai.go.kr

لاتفيا

ذكرى تأسيس مكتب التدقيق الوطني

احتفل مكتب التدقيق الوطني في جمهورية لاتفيا (SAO) بالذكرى الخامسة والثمانون لتأسيسه في 29 أغسطس 2009 . وقد حضر الاحتفال الرئيس اللاتيفي ، ورئيس البرلمان ، والنائب العام ، وغيرهم من الضيوف. و خلال الاحتفال ، قيم المدقق العام انجونا سودرابا إنجازات الجهاز وحدد أهدافه الرئيسية للمستقبل.

وقد تم تأسيس الجهاز اللاتيفي(SAO) في 1923 ومنذ ذلك الحين مر بتغييرات وتطويرات رئيسية. ومابين الحرب العالمية الثانية وإعادة تأسيس جمهورية لاتفيا المستقلة لم تكن هناك جهاز رقابة أعلى مستقل في البلاد على الرغم من وجود أجهزة تدقيق للدولة بأسماء ومهام وأهداف مختلفة .

وتم تأسيس مكتب تدقيق الدولة الحالي كجهاز أعلى رقابي مستقل لجمهورية لاتفيا في أغسطس 1992 . وبصفته عنصراً رئيسياً في نظام الرقابة المالية للدولة، يخدم الجهاز المصلحة العامة عن طريق التأكيد المستقل على فعالية وكفاءة استخدام الموارد الحكومية المركزية والمحلية.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العناوين التالية :

البريد الالكتروني : *Irvk@Irvk.gov.lv*

الموقع الالكتروني :*www.Irvk.gov.lv*

ماليزيا

تصميم وإعداد برنامج تدقيق الأداء

في يونيو 2008 ، عقدت أكاديمية التدقيق الوطني الماليزية ورشة عمل من سبعة أيام لتصميم وإعداد برنامج تدقيق الأداء للمدربين والمدققين من مكتب تدقيق جمهورية اندونيسيا. ولقد كانت ورشة العمل أحد النشاطات المخطط لها بموجب اتفاقية التعاون الموقعة في العام الماضي بين الجهازين الماليزي والإندونيسي .

ولقد شارك في الورشة التي قدمها رسلان بن أبو بكر، المدرب خبير والذي يعد أيضا اختصاصي تدريب في الأسوساي، سبعة مدربين ومدققين وأربعة مشرفين من الجهاز الإندونيسي وخمسة مدربين من الجهاز الماليزي .

ولقد كان هدف ورشة العمل هو إعداد وتصميم مواد برنامج تدقيق الأداء حول مواضيع صحية، شاملة على دراسة حالة وذلك وفقاً لدليل الأسوساى الإرشادي للتدريب على تدقيق الأداء. وفى نهاية ورشة العمل ، عبر المشاركون عن تقديرهم لإتاحة الفرصة لهم لتبادل الأفكار والخبرات في مجال تصميم مواد برنامج التدريب على تدقيق الأداء الفعال.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بأكاديمية التدقيق الوطنية على العناوين التالية :

البريد الالكتروني :
ljbaudit@audit.gov.my
ag@audit.gov.my

الموقع الالكتروني : www.audit.gov.my

نوروه

تعيين مدير جديد للتدقيق

في مايو 2008 ، عين رئيس جمهورية نوروه السيد/ ب. ر موندال مديراً للتدقيق لفترة سنتين. وقبل تعيينه في هذا المنصب، كان السيد موندال عضواً في مكتب خدمات التدقيق والحسابات الهندية التابع لمكتب مراقب ومدقق عام الهند. ومنذ عام 1994، عمل كنائب أول للمحاسب العام، ونائب المحاسب العام ، و مدير التدقيق التجاري في عدة أقاليم في الهند.

وعمل السيد موندال في مجالات عديدة خلال مستقبله الطويل في مجال العمل الحكومي بالهند. فقد عمل في الحسابات الحكومية، وتدقيق الأشغال العامة، وتدقيق ضمان جودة مشاريع البنك الدولي. كما أنه عمل كمدير بديل لبرنامج التدريب العالمي حول تدقيق قطاع الطاقة. ولقد أمضى السيد موندال فترة زمنية قصيرة في مكتب تدقيق المملكة المتحدة الوطني كخبير في تدقيق صحة العمليات المالية. بالإضافة إلى أنه خبير في التنمية المستدامة .

ويحمل السيد موندال درجة الماجستير في كل من التنمية المستدامة وإدارة الأعمال، ويعمل حالياً للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة تدقيق مدينة نوروه :
Fax : + + 674 444 32 36

هولندا

عضو مجلس جديد لمحكمة التدقيق

في أكتوبر 2008 ، تم تعيين جيجز دى فريز عضواً في مجلس محكمة التدقيق الهولندية. ويكون بذلك قد انضم للعضوين الآخرين ساسكيا ج. ستويفلنغ (الرئيس) وجيريت دى جونغ. وقبل هذا التعيين ، عمل السيد دى فريز كزميل أعلى فى كلينجندال، وهو المعهد الهولندي للعلاقات الدولية.

وتم تعيين السيد/ دى فريز خلفاً للسيد/ بيتر زيفينبيرجن، الذي تقاعد من المجلس في أكتوبر الماضي بعد أن كان عضواً في محكمة التدقيق منذ مايو 1999 . وخلال التسعة سنوات هذه شارك السيد زيفينبيرجن في العديد من المواضيع. ولديه اهتمام خاص بعمليات تطوير شراكة القطاعين العام والخاص، والجهات القانونية ذات المهام التشريعية، والرقابة. وكان أيضاً متحمس لدعم العمل الدولي لصالح محكمة التدقيق. ولعب دورا نشطا في التدقيق البيني الخارجي وتأسيس مكاتب التدقيق في عدد من الدول وبالأخص في أفريقيا .

للحصول على مزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العناوين التالية :

البريد الالكتروني :
internationalaffairs@reken-kamer.nl

الموقع الالكتروني :
www.rekenkamer.nl

بورتوريكو

المبادرة السنوية لتطوير الإدارة العامة ومنع الفساد

ينفذ مكتب المراقب العام في بورتوريكو برنامج سنوي لتطوير الإدارة العامة ومنع الفساد. ويشجع البرنامج المسئولين الحكوميين على تعزيز الرقابات الداخلية في مكاتبهم وتأسيس معايير إدارية عليا. وبموجب البرنامج، يتم إرسال تعاميم للأفرع الثلاثة للحكومة وتحديد خصائص معينة أو عناصر التقييم والتي يجب على الجهة أن تثبت إذعانها لها. ويقوم كل معيار أو عنصر للتقييم على أساس قانون، أو لائحة ،أو عرف لإدارة عامة سليمة، ويصل إجمالي القيم المتعلقة بالمعايير أو بعناصر التقييم إلى 100 نقطة.

و يزور مدققين من الجهاز البورتوريكى كل عام الجهات لتقييم التزامهم وتمييز تلك الجهات التي تسجل 80 نقطة أو أكثر. وكجزء من الاستراتيجية ، يساعد المدققين الجهات الحكومية عن طريق شرح عناصر المعايير أو التقييم وتقديم الوسائل العملية لتحقيقها. والإستراتيجية مصممة للمكافئة على الالتزام أكثر من كونها مصممة للمعاقبة على الفشل في تطبيقه.

وتشمل عناصر التقييم أوالخصائص الإحتفاظ بسجلات محاسبة حديثة وتسويات مصرفية وإعداد بيانات مالية طبقاً للقوانين المطبقة، والإحتفاظ بميزانية متوازنة خالية من السحوبات على المكشوف، وكذلك إعداد خطة استراتيجية، والالتزام على أساس زمني بخطط الإجراءات الإصلاحية التصحيحية لاستيفاء توصيات المدققين الداخليين والخارجيين، وتأسيس وتعزيز الثقافة والقيم الأخلاقية، والقيام بأعمال تدقيق داخلي فعال، والقيام بعمليات تقييم مخاطر سنوياً للجهة .

وفى السنة المنتهية في 30 يونيو 2007 ، تم تقييم الجهات في الشعب القانونية والقضائية والتنفيذية ، بما في ذلك مكاتب المشرعين في مجلسي الشيوخ والنواب. ومن بين 317 جهة حكومية محددة، شاركت 263 جهة اختيارياً (83 %) واستلمت 213 جهة (67%) شهادات تميز.

وشارك الأعضاء السبعة والعشرون جميعهم في مجلس الشيوخ، و49 نائب برلماني من أصل 51 شاركوا في المشروع وحصلوا على شهادات تميز. وفى مايو 2008 ، تم الكشف عن نتائج إستراتيجية التدقيق هذه من خلال نشر 11 تقرير خاص.

وتتوفر هذه التقارير والتعاميم التي تصف عناصر المعايير والتقييم على الموقع الالكتروني للجهاز البورتوريكى.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على مكتب مراقب بورتوريكو على العنوان التالي :

البريد الالكتروني : *ocpr@ocpr.gov.pr*
الموقع الالكتروني : www.ocpr.gov.pr

السويد

المدقق العام الجديد

في يوليو 2008 تم تعيين كليس نورجرن، في أحد مناصب المدققين العموميين الثلاثة الذين يرأسون مكتب التدقيق الوطني السويدي من قبل البرلمان وذلك لفترة 7 سنوات. وهو سينضم إلى كارين لندل وإيڤا لندستروم واللتان ستستمران في مناصبهما المعنية كمدققين عموميين.

والسيد نورجرن حاصل على بكالوريوس في العلوم تخصص إدارة أعمال واقتصاد. وقد عمل من قبل كمدير عام لهيئة المسابقات السويدية (*2003-2008*) وهيئة الإشراف المالي السويدي (1993-2003). وقبل ذلك ، شغل منصب نائب محافظ بنك السويد المركزي(1990- 1993) ومدير التمويل و القروض في مكتب الدين الوطني السويدي (1987-1990) .

وشغل السيد نورجرن منصب رئيس الوكالة السويدية لأصحاب الأعمال الحكوميين وعضواً في اللجنة الاستشارية للمصارف الأوربية، ولجنة باسيل للرقابة المصرفية، وعمل أيضاً في مجموعة عمل الإجراءات المالية ضد غسيل الأموال.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على مكتب التدقيق الوطني السويدي:
البريد الالكتروني
iint@riksrevisionen.se
الموقع الالكتروني:
www.riksrevisionen.se

تنويه

في صفحة 2 من عدد يناير 2008 ، تم بالخطأ ذكر أن المقالة التي حصل مؤلفوها على جائزة Elmer Staats في مؤتمر الأنكوساى التاسع عشر 2006 نشرت في عدد ابريل 2006، ولكن الصحيح أن المقالة نشرت في عدد ابريل 2004

ملاحظات رئيس التحرير:

هذا المقال مقتبس من خطاب موجه إلى المعهد الأسترالي لإدارة المشاريع في 9 أكتوبر 2007، بعنوان "إدارة المشاريع – بعض الأفكار حول إدارة المشاريع في القطاع العام الأسترالي."

إدارة المشاريع في القطاع العام

ايان ماكفي ، مراجع عام أستراليا

تعد إدارة وتنفيذ المشاريع من القضايا الهامة بالنسبة للقطاع العام. حيث تكفل الحكومة القطاع العام باستخدام الموارد العامة لتنفيذ المشاريع الكبيرة والمعقدة لصالح مواطنيها.

إن تنفيذ برامج حكومية جديدة يفرض التحديات ذاتها عند تنفيذ المشاريع وينبغي النظر لها في هذا السياق. ومن المعروف أن برامج أو سياسات الحكومة يجب أن يتم تنفيذها في الوقت المحدد، وحسب الميزانية، ووفقا للتوقعات – وهذه المهمة ليست بالسهلة نظرا لتعقد بيئة العمل في الإدارة العامة. وينطبق الشيء نفسه على المشاريع التي تسهم في تقديم النتائج الحكومية.

في السنوات الأخيرة، قام مكتب التدقيق الوطني الأسترالي (ANAO) بمراجعة مشاريع القطاع العام التي تتراوح بين تنفيذ النظم الرئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وصولاً لاكتساب القدرة الدفاعية وبيع الأصول. تقاريرنا حول هذه المراجعات تقدم رسالة هامة : إنه في حين قد يكون المحور هو إدارة المشاريع ، إلا أن غيرها من المتغيرات الرئيسية في المعادلة والتي تشمل ترتيبات الحوكمة، ومهارات الأفراد ، ومشاركة أصحاب المصلحة في النظم التي تعطي جدوى لوضع المشروع. ولا يثير الإستغراب أن غالبية نتائج المشاريع المخيبة للآمال تبين أن عدم إعطاء اهتمام وثيق لأي من هذه المتغيرات يضع المشاريع في دائرة الخطر.

كلما أصبحت الصلة بين الجهات، والبرامج، والمهام أكثر تعقيداً، كلما أستمرت بيئتنا لتصبح أكثر تحدياً. وهذا يعني أن مديري المشاريع بحاجة إلى التعامل مع مستوى أعلى من التواصل، وخاصة مع تواجد العوامل التكنولوجية التي تساعد على دعم تقديم البرنامج.

على الرغم من أن أساسيات إدارة المشاريع قد لا تتغير كثيرا، إلا أن أهمية إدارة المخاطر تزداد يوماً بعد يوم. وغالباً ما يتطلب تحقيق نتائج لأي برنامج مشاركة العديد من المستويات الحكومية، والجهات الأخرى، والقطاع الخاص. وإذا لم يتفق التنفيذ مع الخطة الموضوعة، فإن المستويات المتزايدة من الإعتماد المتبادل ستؤدي إلى وجود مخاطر وتكاليف إضافية. الإعتماد المتبادل يشمل الشركاء الذين يلعبون دورا رئيسيا في تحديد ما إذا كان المشروع ناجحا أم لا، وأثر ذلك على الشركاء الذين يعتمدون على تسليم المشاريع في الوقت المحدد.

وبالإضافة إلى وجود المهارات التقنية اللازمة، يحتاج مدير المشاريع الناجح إلى المهارة في إدارة العلاقات. فعلى سبيل المثال، يحتاج إلى أن يكون قادرا على التعامل مع الضغوط التي لا بد منها الظاهرة في إدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة، كما يحتاج إلى مهارة التعامل مع أصحاب المصلحة بكفاءة فنية و حدود زمنية، وكياسة واحترام.

أسس تحسين إدارة المشاريع

وفي ضوء هذه التوجهات، تشير تجارب مكتب التدقيق الوطني الإسترالي (ANAO) إلى أربعة عوامل رئيسية لتحسين إدارة المشاريع في الحكومة الاسترالية.

زيادة الإدراك لأهمية إدارة المشاريع في تقديم نتائج للحكومة.

إدارة المشاريع هي الأساس لتحويل سياسات وتطلعات الحكومة إلى نتائج. وقد تم تحقيق ذلك مؤخرا من خلال عدة وسائل. فعلى سبيل المثال ، تم إنشاء وحدة التنفيذ في مجلس الوزراء لتتبع تنفيذ البرامج الأساسية الجديدة وإجراءات الميزانية. كما أصدر مكتب التدقيق الوطني الإسترالي وإدارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء دليل مشترك للممارسة الأفضل بعنوان "تنفيذ البرامج والمبادرات السياسية العامة : إتخاذ قرار التنفيذ."

منهجيات مصممة لتحقيق إدارة أفضل للمخاطر لتسليم ناجح.

مديري المشاريع في حاجة إلى منهجية لإدارة المخاطر تساعدهم في إنجاز طريقة منظمة للتخطيط لإدارة هذه المخاطر. فالمخاطر المرتبطة بالمشاريع يجب أن تعالج بطريقة إيجابية ومعتمدة على التجارب السابقة. هناك مساهمة كبيرة أخرى في إدارة مخاطر المشروع وهي تطبيق المنهجية المناسبة لإدارة المشروع وذلك لتخطيط وتسجيل ومراقبة أداء المشروع.

زيادة الاستثمار في تطوير مهارات الموظفين في إدارة المشاريع.

من الأهمية توفر المؤهلين تأهيلا مناسبا وذوي الخبرة من الموظفين في كل من القطاعين العام وقطاع الصناعة. ويتزايد إدراك الجهات للحاجة الماسة إلى وجود القوى العاملة المدربة تدريبا عاليا لإدارة المشاريع ، والتي تنفذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين مهارات مديري المشاريع.

فهم أفضل لعوامل النجاح في إدارة المشاريع.

هناك كم متزايد من المعلومات عن أفضل ما يمكن عمله، ومن الممكن أن يتم تطوير إمكانيات الحكومة الأسترالية على إدارة المشاريع من خلال التعلم المستمر. لا بد من ذكر مبادرتين في هذا السياق: استخدام عملية تقييم رسمي لقياس تقدم المشروع وإنشاء مكاتب لإدارة المشاريع التي توفر الدعم والخدمات المركزية لإدارة المشروع في الجهة.

خطوات في إدارة المشاريع

من المرجح أن تسفر المشاريع عن نتائج ناجحة عندما تتخذ الخطوات التالية في إدارة المشاريع:

- **إعداد دراسة شاملة للحالة التجارية**. يجب أن تعالج الحالة مسائل مثل الفوائد المتوقعة ، والتكاليف المقدرة ، والمخاطر التي يتم التعرض لها لتحقيق النتائج المرجوة ، وترتيبات الحوكمة المقترحة. ومن المهم أن الفوائد المقترحة أو المقدرة للمشروع تكون محددة بالحد الأقصى. ويجب أن تكون الفوائد مبنية على أساس واقعي وموضوعي.
- **استكمال التقييم الرسمي للمخاطر**. هذا التقييم يجب أن يحدد المخاطر والاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من كل خطر. وحيث أن هذه الأحكام ضرورية لنجاح البرنامج أونتائج السياسات، إلا أنه يجب أن يقوم بها كبار المديرين وتكون خاضعة لتدقيق مكثف.
- **تحديد المتطلبات من الموارد الداخلية والخارجية والتعهد بتوفير الموارد اللازمة.**
- **وضع ترتيبات حوكمة وتقديمها بكل وضوح لجميع الأطراف**. يجب أن تشمل هذه الترتيبات ملكية المشروع ، الموافقات ، والرقابة المستمرة ، والمراجعة وإعلان إنتهاء المشروع. مثل هذه الترتيبات تحتم ضرورة توجيه مسؤوليات الهيئات الأخرى التي لها مصلحة في نتائج المشروع.
- **إتباع الممارسات الصحيحة في حفظ السجلات**. يجب إعطاء اهتمام خاص لضمان توثيق القرارات الرئيسية ، والأساس المنطقي لها.
- **وضع الترتيبات المناسبة لضمان الأمانة والجودة.**
- **وضع الترتيبات الإدارية للمشروع**. على وجه الخصوص، يجب أن يتم وضع إدارة مالية قوية لمراقبة كافة تكاليف المشروع طوال فترة تنفيذه.

تقارير مكتب التدقيق الوطني الإسترالي حول إدارة المشاريع

تقارير تدقيق مكتب التدقيق الوطني الإسترالي التالية تعطي معلومات إضافية عن إدارة المشاريع في السياق الاسترالي. ويمكن الاطلاع على جميع مطبوعات المكتب في موقعه على الانترنت:www.anao.gov.au

- تقرير تدقيق مكتب التدقيق الوطني الإسترالي رقم 24 ، 2006-07 ، *مشروع إعادة هندسة إدارة الجمارك للشحن*
- تقرير تدقيق مكتب التدقيق الوطني الإسترالي رقم 34 2006-07 ، *مشروع تحديث نظام الاتصالات العالي التردد*
- تقرير تدقيق مكتب التدقيق الوطني الإسترالي 11، 2007-08 ، *إدارة تحديث إمكانيات فرقاطة الصواريخ FFG*
- مكتب التدقيق الوطني الإسترالي وإدارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، دليل أفضل الممارسات ، *تنفيذ البرامج والمبادرات السياسية : تعزيز التنفيذ (أكتوبر 2006)*

للحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالكاتب: ian.mcphee @ anao.gov.au

نبذة عن التدقيق : مكتب مدقق عام سنغافورة

بقلم ليم سو بينغ ، المدقق العام في سنغافورة

ملاحظات رئيس التحرير:

في عام 2008 ، عاد مكتب المدقق العام في سنغافورة للأنتوساي بعد غياب دام أكثر من 20 عاما. من خلال هذه النبذة ، يقوم السيد ليم بإبلاغ أعضاء الأنتوساي عن الوضع الراهن في جهازه.

تاريخ المكتب

ترجع بدايات مكتب المدقق العام في سنغافورة إلى عام 1867 عندما كانت سنغافورة مستعمرة بريطانية. إذ تبين من سجلات المحفوظات من القرن التاسع عشر أن الجهاز السنغافوري قد قدم تقارير سنوية عن حسابات "تسوية الديون المتعثرة" إلى أمين المستعمرات في لندن.

وبعد وقت قصير منذ أن أصبحت سنغافورة دولة ذات سيادة في عام 1965 ، وتم وضع دستور جمهورية سنغافورة والعمل بقانون التدقيق. وبموجب هذا التشريع، يرسل مدير التدقيق (كما كان يسمى المراجع العام في ذلك الوقت) تقاريره إلى الرئيس السنغافوري. وفي أواخر الثمانينات، تمت تغيير اسم إدارة التدقيق إلى مكتب المراجع العام (AGO).

مهمة الجهاز السنغافوري هي التدقيق وتقديم التقارير إلى الرئيس والبرلمان حول سلامة محاسبة الأموال العامة والإقتصاد، والكفاءة، والفعالية في إستخدام الموارد العامة لتعزيز المساءلة العامة.

الواجبات القانونية على المراجع العام

المطلوب من المراجع العام هو التدقيق على جميع الوزارات والإدارات الحكومية، وغيرها من السلطات العامة والهيئات الحكومية على النحو الذي يحدده القانون. وفي حال أن قانون الهيئة أوالجهاز العام لا يوفر ذلك، يقوم المدقق العام بالتدقيق على الحسابات بناء على طلب تلك الهيئة أوالجهاز.

يقوم المراجع العام بالتدقيق على حسابات 15 وزارة حكومية و7 أجهزة في الدولة. والهيئات العامة الخاضعة لتدقيق الجهاز تتألف أساسا من المجالس القانونية (1) ، التي يدقق عليها الجهاز السنغافوري على أساس دوري. وفي الفترات الواقعة بين كل عملية تدقيق وأخرى ، تقوم شركات المحاسبة العامة والتي تعين بالتشاور مع المراجع العام بالتدقيق على المجالس القانونية.

كما أن المراجع العام يلعب دوراً ، فريداً من نوعه في سنغافورة ، وهو حماية احتياطيات البلاد. وبموجب الدستور ، للرئيس السنغافوري الصلاحيات الحصرية للحفاظ على وحماية الاحتياطيات المتراكمة للحكومة. الاحتياطيات السابقة ، التي لم تجمعها الحكومة أثناء فترة الولاية الحالية للمكتب ، لا يمكن استخدامها إلا بعد موافقة الرئيس. ويتطلب الدستور من المدقق العام أن يبلغ الرئيس بأي إجراءات حكومية، التي يرى أنها ستسحب من الاحتياطيات السابقة.

(1) المجلس القانوني هو الهيئة التي تشكل أو تنشأ من قبل أو تحت إطار القانون ويكون لها وظيفة عامة.

الاستقلالية

لضمان استقلالية المدقق العام، ينص الدستور على أن يتم تعيينه من قبل الرئيس ويملي انه لا يمكن عزله بصورة استبدادية من منصبه و لا يمكن للحكومة أن تخفض من راتبه. وواجباته ومسؤولياته (بما في ذلك نطاق التدقيق) منصوص عليها في الدستور و قانون التدقيق. ولأجل قيامه بمهامه، يخول قانون التدقيق المدقق العام ، بالاطلاع على جميع الدفاتر والسجلات ، والتقارير المتعلقة بالحسابات الخاضعة للتدقيق والتعليق على جميع المسائل المتعلقة بالحسابات العامة والمال العام. و يقدم تقرير المدقق العام إلى رئيس الدولة و والبرلمان سنوياً.

لجنة الحسابات العامة

تراجع لجنة الحسابات العامة (PAC) ، وهي لجنة مختارة من البرلمان ، تقرير المراجع العام. وتجري اللجنة تحقيقات في قضايا مختارة وتدعوا الوزارات بغرض (1) المسائلة حول الملاحظات الواردة في التقرير و(2) إطلاع اللجنة على الإجراءات التصحيحية التي يجري اتخاذها. ويحضر المدقق العام اجتماعات اللجنة ويقدم توضيحا عن تقريره وعن المسائل الأخرى التي تثيرها اللجنة. ثم تكتب اللجنة تقريرها بشأن ما توصلت إليه من نتائج واستنتاجات، وتوصيات إلى البرلمان.

التنظيم

يعاون المدقق العام نائب المدقق العام واثنين من المدققين المساعدين العموميين. وكما هو مبين

في الشكل 1 ، يتألف تنظيم مكتب المدقق العام من أربع إدارات ، وهي إدارة عمليات التدقيق ، إدارة عمليات التدقيق الخاصة، إدارة السياسات والبحوث ، وإدارة الشركات والشؤون العامة.

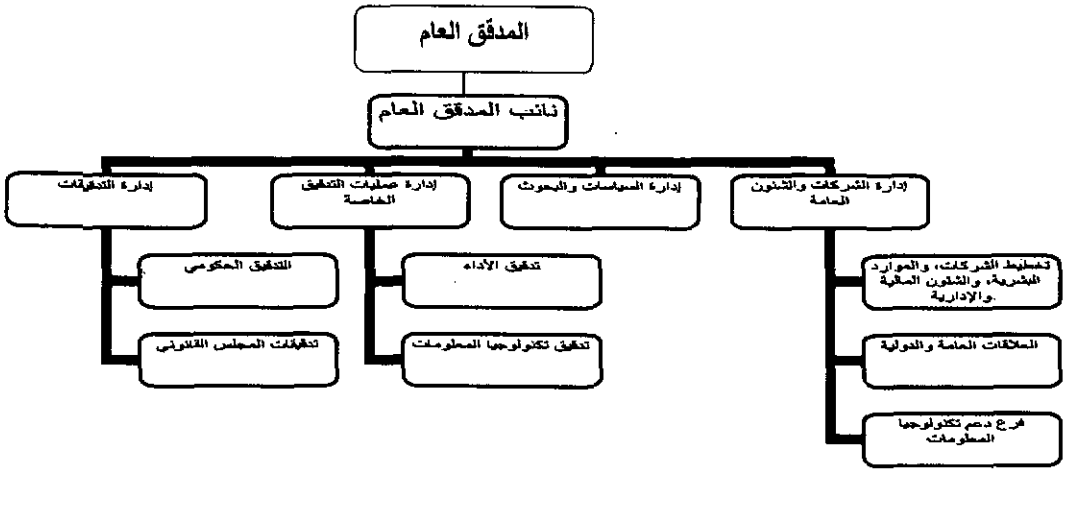

إدارة عمليات التدقيق مسئولة عن التدقيق المالي وتدقيق الإذعان على حسابات الوزارات والإدارات الحكومية والسلطات العامة الأخرى.

إدارة السياسات والبحوث مسئولة عن صياغة وتنفيذ سياسات مكتب المدقق العام وإجراء البحوث.

وإدارة الشركة والشؤون العامة مسئولة عن الشركة والوظائف الإدارية ، بما في ذلك العلاقات الدولية والعامة.

الموظفين

المدققين في الجهاز يأتون من مختلف التخصصات ، ولا سيما في المحاسبة ، والتجارة ، والهندسة ، وعلوم الحاسوب والمعلومات. ونحو نصف هؤلاء هم من المحاسبين القانونيين معتمدين (CPA)؛ وعدد آخر منهم يحملون مؤهلات مهنية أخرى، مثل مدقق نظم معلومات معتمد في مجال نظم المعلومات (CISA)، محلل مالي قانوني (CFA)، ومدقق داخلي معتمد (CIA).

التطوير المهني

لدى الجهاز السنغافوري برنامج للتدريب والتطوير يشمل البرامج التدريبية التأسيسية ، والمهنية، والقيادية. تقدم أكاديمية التدريب في الجهاز برامج التدريب والتطوير من خلال تنظيم الدورات الرسمية، والدراسة الذاتية، والتدريب في موقع العمل. ويتم رعاية كبار القياديين في الجهاز للحصول على التدريب في الخارج، مثل برنامج الزمالة للمدقق الدولي في الجهاز الأمريكي.

هناك ممثلين عن الجهاز السنغافوري في عدد من اللجان والهيئات المهنية في سنغافورة. وتشمل لجنة معايير التدقيق والضمان التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في سنغافورة (ICPAS) واللجنة الاستشارية المعنية بالمعايير المحاسبية للمجالس القانونية.

كما يؤكد الجهاز السنغافوري على أهمية التعليم العام حيث يتم تقديم خدمة ديمقراطية برلمانية على نحو أفضل عندما يكون عامة الجمهور على دراية بمفهوم وممارسة المساءلة العامة. ويحقق الجهاز ذلك من خلال موقعه على شبكة الانترنت وإصدارات الخاصة به وكذلك الأخبار الموجزة / والمنتديات للموظفين العموميين. كما تسهم أكاديمية الجهاز في مساعي التعليم العام من خلال تنظيم دورات للعاملين في القطاع العام.

التعاون الدولي

في السنة الماضية، استقبل الجهاز السنغافوري وفودا من مختلف الأجهزة الرقابية. وبما أن جهازنا عضوا في منظمة الأنتوساي ، فنحن نتطلع إلى مزيد من التواصل ، وخاصة الاتصالات التي تجرى من خلال شبكة وبرامج الأنتوساي. إذ أنها توفر فرصا مفيدة لتبادل المعرفة والخبرة في مجال التدقيق الحكومي ولمناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بالتحديات التي تواجهها أجهزة الرقابة العليا في زمن العولمة سريع التغير.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المراجع العام:

البريد الإلكتروني: ago_email@ago.gov.sg

الموقع على الإنترنت : www.ago.gov.sg

المؤتمر العشرون لمدققي العموم في دول الكومنولث

بقلم ساليان هاربر ، مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

استضاف مكتب التدقيق الوطني في برمودا المؤتمر العشرون لمدققي العموم في دول الكومنولث من 6-9 يوليو 2008. و يتكون الكومنولث من 53 دولة و 2 بليون نسمة من السكان أي ما يعادل 30% من مجموع سكان العالم.

و قد شارك في المؤتمر ممثلين من أكثر من 45 جهاز في دول الكومنولث. كما و كان من بين المشاركين ممثلين عن الكومنولث بالمملكة المتحدة و ملاحظين من أمانة الأنتوساي ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) ممثلين عن هذه الصحيفة و جهاز ساموائي. و تمحور موضوع المؤتمر حول المسائلة للقرن الواحد و العشرون وقد أخذ المشاركين بالاعتبار موضوعين أساسيين يندرجان تحت هذا الموضوع و هما: صلاحيات و مسئوليات مدققي عموم دول الكومنولث و دعم أعمال تدقيق البرلمانات و الجهات التشريعية الأخرى.

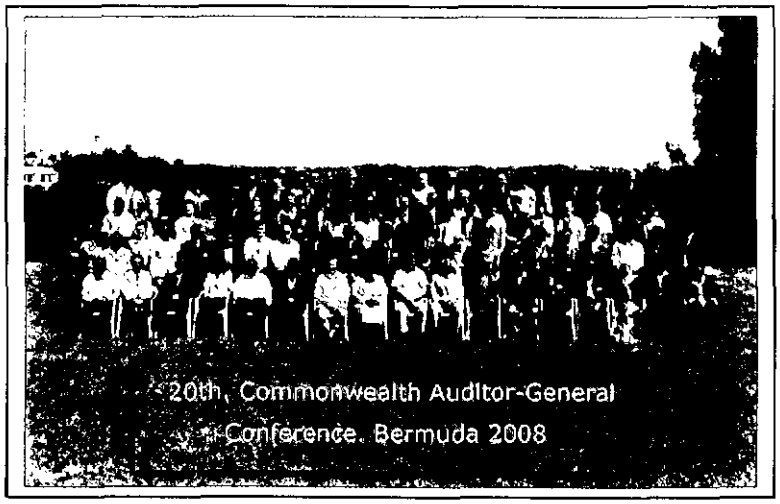

المشاركين في مؤتمر مدققي عموم الكومنولث الذي عقد في برمودا في يوليو 2008

و في الجلسة الإفتتاحية رحبت وزير مالية برمودا السيدة/ بولا كوكس بالمشاركين بالمؤتمر. وقد علقت ليندا فيلنغ مفتش عام منظمة الدول الأمريكية (OAS) على موضوع المؤتمر والدور الذي تلعبه منظمة الدول الأمريكية في الشفافية و المسائلة. و نيابة عن د.جوزيف موسر، أمين عام الأنتوساي، لخصت نائب مدير الجهاز النمساوي السيدة/ غيرترود سكيكر أعمال الأنكوساي التاسع عشر و تحديد مواضيع المؤتمر.و قد شددت على أن مبدأ استقلالية المدقق العام الذي تضمنه إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة سيستمر بتعزيز وضع الأجهزة الأعضاء في الأنتوساي لدى الجهات التشريعية و السلطات بالإضافة إلى الحكومات. و قد استلم المشاركين في المؤتمر رسالة ترحيبية من الأمين العام للكومنولث كاماليش شارما، كما قدم كل من جون ويلكينز و ميرا كايفالا من أمانة سر الكومنولث عرضاً تقديمياً. وهذه العروض التقديمية تعتبر تمهيداً للملتقى إذ تعطي خلفية واسعة لجلسات المؤتمر المتبقية وحتواها. و قد وضع المتحدثون بشكل واضح الدور المركزي لمدققي العموم في إطار عمل المساءلة حيث يعتبر هذا الدور أساساً لتعزيز المساءلة في دول الكومنولث.

الموضوع الفرعي الأول: صلاحيات و مسئوليات مدققي عموم دول الكومنولث

ترأس تيرينس نوميبيمب مدقق عام جنوب أفريقيا الموضوع الفرعي رقم 1 كما و تولى مهمة الإشراف على العروض المرئية التي قدمتها أجهزة كل من المملكة المتحدة و أستراليا و غانا وأوغاندا و سيريلانكا و جزر كايمان و ماليزيا و الهند و مالطا وبابوا غينيا الجديدة.

و قد عززت العروض المرئية و الاجتماعات اللاحقة مركزية استقلالية المدقق العام و ذلك للتأكيد على فعالية آلية المساءلة وإن هناك إهتمام كافي للحفاظ على هذه الإستقلالية وفقاً للدستور أو القانون. و قد لوحظ أن مبدأ الاستقلالية هذا، و الذي تم تعزيزه مؤخراً خلال تبني بيان المكسيك حول استقلالية الأجهزة، هو أكثر المواصفات أهمية بالنسبة لوظيفة المدقق العام في نموذج التدقيق الخارجي البرلماني أو التابع لـ" ويستمنستر".

ومع هذا، فإن التأكيد على استقلالية المدقق العام في القانون لا يضمن وجود هذه الاستقلالية. فقد استمع المؤتمر إلى عدد من التحديات التي تواجه استقلالية مدققي العموم. حيث يبرز أولها نتيجة للتوقعات والمطالبات المطلوب من المدقق العام أن يفي بها. و قد وافق المشاركين على ما يلي: (1)أهمية الحفاظ على المهنية باستمرار و على جودة عمل المهنيين (2)التعامل مع لجان الحسابات العامة (PAC) و الحكومات و غيرهم من أصحاب المصلحة بأسلوب متفتح و في الوقت نفسه متشدد. و التحدي الثاني هو تأمين الموارد التي يحتاجها مدققوا العموم للقيام بمسئولياتهم على نحو كامل و فعال. و قد توصل مدققوا العموم إلى أساليب مختلفة لتمويل مكاتبهم تتضمن تحصيل رسوم مقابل العمل الذي يؤدونه. و بصورة عامة، أبدى مدققوا العموم تفضيلهم لتلقي التمويل المباشر من قبل البرلمان أو الجهات التشريعية حتى و لو كان هذا الإجراء غير مثالي في جميع الأحوال. و قد ركز المشاركين على الحاجة إلى تحديد الفوائد التي يحققها مكتب التدقيق لكل المعنيين بأعماله فيما لو توافرت له الموارد الجيدة والترتيبات اللازمة للقيام بالمهام المناطة إليه.

ويتناول التحدي الثالث كيفية أداء الوظائف بكفاءة في بيئة تكون أحياناً صعبة و غير ودية. ولمواجهة مثل هذا التحدي، يجب أن يشترك مدققوا العموم بصورة فعالة مع أصحاب المصلحة و غيرهم ممن يستخدمون أعمالهم وخصوصاً البرلمان و الجهات التشريعية بالإضافة إلى لجان الحسابات العامة. كما و شدد مدققوا العموم على أهمية متابعة التوصيات لضمان استجابة الحكومة بصورة سليمة لإعمال التدقيق.

الموضوع الفرعي (2): دعم مهام الأمن للبرلمانات والمشرعين

الموضوع الفرعي 2 برئاسة تيرانس باستيان مدقق عام البهاما، اتخذ نقطة البداية المهام المتعددة ومستويات الفعالية المختلفة للجان الحسابات العامة (PACs) في الدول المختلفة. في الورقة الخاصة بهذا الموضوع، أشارت شيلا فريسر مدقق عام كندا إلى الخبرة الكندية والتزام جهازها بمساعدة البرلمانيين للإشراف على التمويل العام. أوضحت السيدة فريسر الوسائل المتعددة التي يدعم فيها مكتبها لجنة الحسابات العامة واللجان البرلمانية الأخرى للقيام بمهامهم الأمنية – على سبيل المثال، الظهور كشاهد خبير، تقديم النصيحة والدعم والاستجابة إلى طلبات القيام بعمليات تدقيق محددة. وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى دليل (التحقق من الإنفاق العام) الذي يقدمه مكتبها إلى البرلمانيين ليساعدهم في عمليات المراجعة التي يقومون بها. واستلم حضور المؤتمر نسخ من هذا الدليل.

استهل مدقق عام جنوب افر يقيا تيرنس نومبيمبي، ملاحظاته حول هذا الموضوع بإشارته إلى أنه "على الرغم من التاريخ المعقد الذي ورثته جنوب أفريقيا، إلا إن جنوب أفريقيا تعد بلد ديناميكي واعد مملوء بالأمل والفرص" وتركز ورقة الدولة التي قدمها على اثنين من المجالات ذات الصلة وهي: ما العمل الذي يقوم به مكتبه لدعم الإشراف الوطني والإقليمي والمحلي في جنوب أفريقيا والدور الذي يلعبه المدققين العموميين بدول الكومنولث في تشجيع التركيز العالمي المتجدد لدعم لجنة الحسابات العامة. وقد ألقى الضوء أيضاً على التقدم البارز في جنوب أفريقيا وذلك من خلال تشكيل جمعية جنوب أفريقيا لـــلجان الحسابات العامة (APAC) والجمعية الإقليمية الجنوب أفريقية لـــلجان الحسابات العامة (SADCOPAC).

وصف مدقق عام البهاما تيرانس باستيان، المحاولات الأخيرة للكاروساي للنهوض بمستوى أجهزة الرقابة العليا بالإقليم وتشجيع التدقيق البرلماني على التمويل العام. أسفر مسح الكاروساي الذي قامت به الأجهزة الرقابية لكل من ترينداد وتوباغو إلى إن نموذج لجنة الحسابات لم يكن يعمل بفعالية في الكاريبي ووضح بأن هناك حاجة لتدريب ودعم البرلمانيين وموظفيهم وزيادة الشفافية واعتبار الإشراف من الأولويات المهمة لبرلمانات الإقليم.

بالعرض الختامي لهذا الموضوع تم تقديم ورقة بحث معدة من قبل معهد التنمية الخارجية لمكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة. استعرضت الورقة فعالية لجنة الحسابات العامة في الكومنولث واقترحت ثلاثة مبادئ رئيسية فعالة على الأقل هي: استقلالية لجان الحسابات العامة، القدرة على تجنب أسئلة السياسة، ومقدرة الأطراف المختلفة على العمل معاً. كما ظهر مبدأ رابع أثناء المناقشات التي دارت في المؤتمر وهو – الشفافية بالعمل ومحاضر لجان الحسابات العامة.

يستمع الممثلين باهتمام للعرض المقدم في مؤتمر مدقق عام الكومنولث.

ناقش المشاركين في المؤتمر موضوعات تتعلق بهذا الموضوع في ثلاث ورش عمل منفصلة. في ورشة العمل الأولى، ناقش المشاركين الطريقة التي تستطيع بها مكاتب التدقيق مساعدة لجان الحسابات العامة الخاصة بها لتصبح أكثر فعالية. وخلص مدققي العموم إلى إن هنالك إمكانية للتعلم من خبرات بعضهم البعض في دعم لجان الحسابات العامة. كما ناقش المشاركين كذلك أهمية تحسين الاتصالات بين المدقق العام ولجنة الحسابات العامة – على سبيل المثال، عن طريق عرض التقارير والمواد الأخرى بطريقة تبقي أعضاء لجنة الحسابات العامة على إطلاع بالمستجدات وتسهل فحصهم لمواضيع محددة. اتفق مدققي العموم أيضاً على أهمية وجود لجان الحسابات العامة واضعين بعين الاعتبار المواضيع ذات الاهتمام العام المشترك. ولكن التراكم والتأخير في إعداد وتقديم الحسابات في عدد من دول الكومنولث قد صعبت هذه العملية. وشعر مدققي العموم بأنه من الممكن بذل المزيد من الجهود لتوفير التدريب اللازم للجان الحسابات العامة وللتعرف على أفضل الممارسات التي تعزز أداء فعال للجنة الحسابات العامة. وخلصوا إلى أن زيادة عملية تبادل التعليم والخبرات بين لجنة الحسابات العامة سيكون مفيداً، واقترحوا بأنه من الممكن أن تسهل تركيبة الكومنولث هذه العملية على المستوى الدولي.

وفي ورشة العمل الثانية، ناقش المشاركين الدعم الواسع النطاق الذي تستطيع أن تقدمه مكاتب التدقيق للبرلمان. واستنتج مدققي العموم بأنه قد كانت هناك فرص عديدة في هذا المجال وقد حددوا الفوائد المحتملة بالإضافة إلى المخاطر والعوائق التي قد تواجه تقديم مثل هذا الدعم الواسع النطاق. ومع ذلك، يستطيع مدققي العموم تبني استراتيجيات للتغلب على هذه العوائق وإدارة هذه المخاطر.

وركزت ورشة العمل الثالثة على مواضيع نتجت عن مبادرات الأمانة العامة للكومنولث لتعزيز إدارة التمويل وإيجاد حوكمة أفضل في دول الكومنولث. خلص المشاركين إلى إنه باستطاعة الأمانة العامة ومدققي عموم الكومنولث التعاون بشكل وثيق في هذا المجال.

في ورش العمل الثلاثة، أبدى مدققي العموم رغبتهم باستمرار الحوار مع الأمانة العامة للكومنولث الذي بدأ في مؤتمر برمودا، وعبروا عن أملهم بمشاركة الأمانة العامة للكومنولث بالمؤتمرات القادمة.

أعمال المؤتمر الأخرى

في جلسة العمل الأخيرة، وافق المشاركين على اقتراح مقدم لتمويل المؤتمرات المستقبلية لمدققي عموم الكومنولث وقبلوا عرض ناميبيا لاستضافة المؤتمر القادم في 2011.

أنشطة المؤتمر الأخرى

طوال فترة المؤتمر، اتسمت معاملة كل من مدقق عام برمودا وموظفيه التي أبدوها للمشاركين بالدفء والحفاوة، حيث قاموا بترتيب حفل استقبال بمبنى الحكومة التاريخي، وبالأمسية التالية حفل استقبال خارجي بمقر إقامة رئيس الوزراء، حيث تم الترفيه عن الحضور بعزف فرقة موسيقية محلية وتم الترحيب بهم من قبل رئيس الوزراء. واختتم المؤتمر بإقامة حفل عشاء بمنزل المفوض المصاحب بالموسيقى والترفيه الرائعين. وتسنى للمشاركين القيام برحلة إلى سانت جورج واخذ فكره عن تاريخها.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بمكتب التدقيق الوطني لبرمودا على البريد الالكتروني:
eplace@gov.bm

إلقاء الضوء على الخطة الإستراتيجية

كريستين أستروب – مدير الأنتوساي للتخطيط الاستراتيجي

في عدد يوليو من هذه الصحيفة ، وعدت بالكتابة عن التعاون مع الجهات الأخرى التي تعد المعايير ، وبالأخص معهد المدققين الداخليين (IIA). ويعد هذا المعهد واحداً من العضوين الزميلين في الأنتوساي الأمر الذي يؤكد وبوضوح أهمية هذا الارتباط لكل من الأنتوساي و معهد المدققين الداخليين. وعلى الرغم من إنني لن أناقش تعاون الأنتوساى مع البنك الدولي (عضو الزمالة الآخر في الأنتوساي) في هذا الوقت، ربما سأفعل ذلك في وقت لاحق، حيث عملت الأنتوساي إلى جانب البنك الدولي على مكافحة الفقر عالمياً ومساعدة المجتمعات النامية في طريقها للإزدهار.

وقبل المتابعة أود أن أبلغكم بأنني عضوة في معهد المدققين الداخليين ومجموعته الاستشارية للمحاماة. وقد يظن البعض منكم بأنني أسيئ إلى منصبي بتغطية معهد المدققين الداخليين في هذا العامود، إلا إنني أعتقد بأن العمل في بيئة التدقيق الداخلي يعتبر خبرة ثمينة لأي مدقق خارجي. قبل أكثر من 20 سنة ، كنت أعمل في مكتب التدقيق النرويجي إلى أن باشرت العمل لدى الأمين العام لخدمة البريد الوطنية حيث قرر مكتب خدمة البريد تأسيس وظيفة تدقيق داخلية واحتاج إلى شخص يتمتع بقدرة للقيام بهذه المهمة. ولم تكن مهمة التدقيق الداخلي مألوفة في ذلك الوقت كما هي حالياً، فباستثناء القطاع المالي ، هناك عدد قليل جداً من الشركات والجهات النرويجية التي يوجد فيها وحدات تدقيق داخلي.

لقد شهدت في منصبي الجديد منعطفاً تعليمياً قاسياً، إلا إن الفترة التي أمضيتها كانت فترة سعيدة وعدت لمنصبي السابق وقد اكتسبت قدراً أكبر من الخبرة حول التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بشكل عام . كما إنني أدركت أيضاً بأن هناك بعض المواقف السلبية لدى المدققين الخارجيين حول التدقيق الداخلي

وتساءلت ما إذا كان ذلك يعود للخوف بأن يشكل المدققين الداخليين تهديداً لمناصبهم : " كمدققين " . ويسرني القول بأن هذه الطريقة بالتفكير قد تغيرت، فهنالك مساحة لنا جميعاً في هذه المهنة، فيجب علينا وبكل بساطة القيام بواجباتنا وأن يحترم كل طرف عمل الطرف الآخر.

إن إعداد المعايير يعتبر عنصراً هاماً في خطة الأنتوساي الإستراتيجية التي يعكسها الهدف الأول : "*تعزيز أجهزة قوية ، مستقلة ومتعددة النظم عن طريق تشجيع الأجهزة على إتباع النموذج الجيد للقيادة والمساهمة في تطوير وتبنى المعايير المهنية الفعالة والملائمة*" . وتبدأ المهنية في الجهاز نفسه ، فيجب علينا جميعنا بذل أقصى جهدنا في عمل التدقيق اليومي لأجهزتنا ، ولكن للقيام بذلك ، نحن بحاجة لوجود معايير وأدلة حول كيفية القيام بالعمل على أكمل وجه.

وقد وقع هنرك أوتبو، رئيس لجنة معايير الأنتوساي المهنية" PSC " ومدقق عام الدنمرك مذكرة التفاهم حول التعاون لإعداد المعايير مع كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ومعهد المدققين الداخليين (IIA) . ومع اختياره مؤخراً عضواً لمجلس حوكمة معايير التدقيق الداخلية ، سيتمكن السيد هنرك أيضاً من التأثير على معايير التدقيق الداخلية لصالح تدقيق القطاع العام. وفي مجال وضع المعايير فقد أثبتت جهودنا الثنائية المبذولة في المنظمات مثل الأنتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ومعهد المدققين الداخليين (IIA) قيمتها العظيمة. ويضم الاتحاد الدولي للمحاسبين 157 عضواً وزميلاً من 123 دولة تمثل أكثر من 2.5 مليون محاسب في مجال الممارسة العامة، والتعليم ، والوظيفة الحكومية، والصناعة والتجارة. كما يضم معهد المدققين الداخليين ما مجموعه 160.000 عضواً من جميع أنحاء العالم .ويمثل أعضاء الأنتوساى البالغ عددهم 188 عضواً إهتمامات عدد كبير من مدققى القطاع العام.

وعلى الرغم من قيام الأنتوساي بتطوير معايير جديدة وفق الضرورة ، فإن التعاون مع معدي المعايير الدولية يعتبر ضروريا سعياً للتأثير ومناقشة مواضيع ذات اهتمامات عملية للأجهزة. ويقدم مجال إعداد معايير التدقيق المالية مثالا جيدا للتعاون : فقد تبنت الأنتوساي طريقة ثنائية تكمل معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين مع إدخال ملاحظة الممارسة التي وضعتها الأنتوساى لمواضيع محددة. وتوضح هذه الطريقة أنه على الرغم من وجود الاختلافات بين التدقيق العام والتدقيق الخاص، إلا إن هنالك متسع لتحقيق تعاون مثمر.

في حين أن هناك أدوار مختلفة لكل من المدققين الداخليين والخارجيين داخل القطاع العام ، إلا أنهم يتشاركون في الهدف الشامل نفسه في تعزيز الحوكمة الرشيدة عن طريق المساهمة في الاستخدام السليم للموارد العامة وتشجيع الإدارة العامة الفعالة وذات الكفاءة والاقتصادية .

وعلى المستوى العالمي ، تعاونت الأنتوساي ومعهد المدققين الداخليين وسوف تستمر كلاهما في تقاسم في الخبرات . وفى كلمته لمجلس معهد المدققين الداخليين في يوليو 2008 ، شجع الأمين العام للأنتوساي الدكتور جوزيف موسر التعاون الأوسع بين الجهتين. فتعزيز هذا التعاون والترابط بين هاتين المنظمتين الدوليتين أمر مرغوب به بشكل كبير وسيفيد جميع المهتمين على المستوى الوطني. وعلى الرغم من إمكانية تنظيم مهمة التدقيق الداخلي بشكل مختلف في عدة دول إلا إن التدقيق الداخلي الفعال يعتبر عنصراً أساسياً للحوكمة الرشيدة. ولكي نكون شركاء جيدين في مجال التدقيق، يجب أن نتشارك في لغة مألوفة ونتفهم أدوارنا المعنية ومسئولياتنا وتوقعاتنا.

وأخيراً ، أود الإشارة إلى ملاحظات قدمها رئيس مجلس مديرين الأنتوساي السيد أرتورو كونزاليس دو أراجون في العدد الأخير من هذه الصحيفة. فقد صرح قائلاً بأن المستقبل يمثل دوماً تحديات وأننا يجب أن نواكب مسيرة التقدم إذا رغبنا بالتأثير في الأحداث بدلاً من مجرد الاستجابة لها ، فالتاريخ لا ينتظر أحداً. ولكي تصبح الأنتوساي منظمة دولية نموذجية ، أكد السيد أرتورو بأنه يجب علينا جميعاً أن نكثف من التعاون الدولي ، وأن نكون مطلعين على أفضل الممارسات وتقاسم طرق جديدة في مهنة التدقيق. ونوه بأن التعاون الناتج عن التشارك بهذه الجهود ضمن إطار عمل خطتنا الإستراتيجية قد أتاح لنا فرصة تحقيق نتائج فعلية في الأنتوساي. وإنني أؤمن بأن ذلك يعتبر وصفاً جيداً لمجال عمل الأنتوساي وتشجيع لنا جميعا لتقوية جهودنا .

وفى عدد يناير من هذه الصحيفة سوف أناقش إستراتيجية اتصالات الأنتوساي ، والتي تم تطويرها بواسطة مجموعة عمل ترأسها الأمين العام للأنتوساي. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ستكون مجموعة العمل قد عقدت أول إجتماعاتها في فيينا تواصلا مع الاجتماع الثامن والخمسون لمجلس المديرين .

في حالة وجود أي استفسار أو ملاحظات حول المواضيع ذات الصلة بتنفيذ خطة الأنتوساي الإستراتيجية، يرجى الاتصال على العنوان الالكتروني التالي.

البريد الإلكتروني : astrup@rechnunghof.gov.at

INTOSAI

ما يحدث بالأنتوساي

اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي

اجتماع اللجنة الفرعية لعام 2008

في ابريل، عقدت اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي (FAS) اجتماعاً في لندن باستضافة مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة. وقد ناقشت اللجنة الفرعية متطلبات عملها ما بعد عام 2010 وضعت أساس العملية المطلوبة. اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي (FAS) وممثلي الأمانة العامة للجنة التدقيق على الإذعان التعاون المستمر بين اللجنتين الفرعيتين.

سيكون البد الأساسي لجدول أعمال اجتماع اللجنة الفرعية المقبل الذي سيعقد خلال الفترة من 16 إلى 17 أكتوبر 2008 بضيافة جهاز الرقابة الأعلى الكوري، الموافقة على عرض عشرة مذكرات خاصة بالممارسات.

عضو جديد باللجنة الفرعية

انضم مكتب المدقق العام لجمهورية أفريقيا الجنوبية لعضوية اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي (FAS). وتتطلع اللجنة الفرعية قدماً للمساهمات التي سيقدمها جهاز الرقابة الأعلى لجنوب أفريقيا لعملها أثناء هذه المرحلة المكثفة.

اجتماع الخبراء

تم تكليف فرق خبراء خاصة (SET)، وهي عبارة عن فرق مكونة من ثلاثة أو أربعة خبراء، لصياغة مذكرات الممارسات لمجموعة محددة من معايير التدقيق الدولية (ISA). وفي بداية شهر يونيو اجتمع فريق الخبراء الخاص الثاني (SET) في ستوكهولم لصياغة مذكرات لممارسة معايير التدقيق الدولية ISA 500 و 560 و570 و 580. ويتألف الفريق من خبراء من أجهزة اسكتلندا و استونيا ومحكمة التدقيق الأوربية.

في أغسطس، إجتمع فريق الخبراء الخاص الثالث والذي يشمل خبراء من أجهزة النرويج وأفريقيا الجنوبية والسويد الذين صاغوا مذكرات الممارسات لمعايير التدقيق الدولية ISA 200 و210 و240 و250.

وبعد اعتماد اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي (FAS)، سيتم عرض المسودات المعدة ليتم التعقيب عليها خلال الفترة من نوفمبر 2008 إلى يناير 2009.

في سبتمبر، فريق الخبراء الخاص الرابع والذي يتألف من خبراء من أجهزة باكستان والولايات المتحدة وكندا لصياغة مذكرات الممارسات لمعايير التدقيق الدولية ISA 600 و610. وتم عقد الاجتماع في نيويورك باستضافة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

سيتم تعيين خبراء لصياغة مذكرات الممارسات كجزء فرق الخبراء الخاصة المتبقية أثناء خريف 2008.

تقييم عمليات عمل اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي FAS

في ابريل 2008، التقت مجموعة من الخبراء المتمرسين مع أعضاء الأمانة العامة للجنة الفرعية لإرشادات التدقيق في لندن لتقييم عمليات عمل اللجنة الفرعية. ولدفع عملية إعداد مذكرات الممارسات إلى الأمام، اقترح المشاركون في الاجتماع تعيين فرق خبراء خاصة من الآن فصاعداً. ووافقت اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي FAS على هذا الإقتراح، وضعت خطة جديدة لعمل مذكرات الممارسات (انظر للقسم التالي).

كشرط للدعم المستمر المقدم من البنك الدولي (احد الداعمين الماليين الرئيسيين للجنة الفرعيـــة)، أن يقـــوم استـــشاري خارجي بتقييم مكثف لعمل اللجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي FAS.

جدول عرض مذكرات الممارسات

يوضح الجدول أدناه فرق الخبراء الخاصة المسئولة عن إعداد مذكرات الممارسات والفترات المخصصة لعرضها. من الممكن أن تتأخر فترات العرض إذا كان هناك حدث طارىء في إجراءات الاعتماد خلال اجتمـــاع اللجنـــة الفرعيـــة لإرشادات التدقيق المالي FAS القادم.

الفريق الثاني (فترة العرض: من نوفمبر 2008 إلى يناير 2009)

- ISA 500 – دراسة مدى أهمية و درجة الإعتماد على دليل التدقيق
- ISA 560 – الأحداث اللاحقة
- ISA 570 – الاهتمام المستمر
- ISA 580 – التمثيل المكتوب

الفريق الثالث (فترة العرض: من نوفمبر 2008 إلى يناير 2009)

- ISA 200 – الهدف العام للمدقق المستقل وعقد التدقيق بالتوافق مع معاييرالتدقيق الدولية ISA
- ISA 210– الاتفاق على شروط ارتباطات التدقيق
- ISA 240 – مسئوليات المدقق للنظر في الاحتيال عند التدقيق على البيانات المالية
- ISA 250 – مسئوليات المدقق المتعلقة بالقوانين والضوابط أثناء التدقيق على البيانات المالية

الفريق الرابع (فترة العرض: من ديسمبر 2008 إلى فبراير 2009)

- ISA 600 – التدقيق على البيانات المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل المدققين الآخرين)
- ISA 610 – اعتبارات المدقق لمهام التدقيق الداخلي

الفريق الخامس (فترة العرض: من فبراير إلى ابريل 2009)

- ISA 700 – تقرير المدقق المستقل حول البيانات المالية ذات الأغراض العامة.
- ISA 705 – التعديلات على الأداء المشمولة في تقرير المدقق المستقل
- ISA 706– التشديد على مواضيع الفقرات ومواضيع الفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل
- ISA 710– المعلومات المقارنة – الأرقام المتوافقة و البيانات المالية المقارنة
- ISA 720– المعلومات الأخرى المشمولة في المستندات التي تحتوي على البيانات المالية الخاضعة للتدقيق.

الفريق السادس (فترة العرض: من إبريل إلى يونيو 2009)

- ISA 530 – أخذ عينات للتدقيق
- ISA 501 دليل التدقيق الخاص بمبالغ حساب بيان مالي محدد وإفصاحاته.

الفريق السابع (فترة العرض: من مايو إلى يوليو 2009)

- ISA 510 إرتباطات التدقيق المبدئي – الأرصدة الإفتتاحية.
- ISA 520 إجراءات تحليلية.
- ISA 540 تدقيق تقديرات المحاسبة، شاملة على تقديرات محاسبة القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة.

ترجمات

من المتوقع أن تجهز النسخ النهائية من مذكرات الممارسات بغضون 3 إلى 4 أشهر بعد نهاية فترة عرضها. المفوضية الأوربية للمدققين ستقوم بترجمة المذكرات إلى أربعة لغات من الخمسة لغات الرسمية للأنتوساي (كلها ما عدا العربية). ستتم الترجمة إلى اللغة العربية من قبل مكتب خدمات الترجمة الألماني Buro Tazir، على أن تتحقق محكمة الحسابات المغربية من جودة الترجمة. ومن المتوقع أن تأخذ عملية الترجمة معظم عام 2009، وسيتم تقديم مذكرات الممارسات المترجمة إلى مجلس مديري الأنتوساي خلال اجتماع الأنكوساي 2010.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للجنة الفرعية لإرشادات التدقيق المالي.
البريد الالكتروني: *projectsecretariat@riksrevisionen.se*
الموقع الالكتروني: *http://psc.rigsrevisionen.dk/fas*

اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء

استضافت محكمة الحسابات البرازيلية الاجتماع الثاني للجنة الأنتوساي الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) في برازيليا، البرازيل خلال الفترة من 28 إلى 30 مايو 2008. وقد رحب الوزير واتسون الينكار رودريجيز، رئيس اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) ورئيس محكمة الحسابات، بالمشاركين والذين كان من بينهم أعضاء اللجنة الفرعية من أجهزة المملكة العربية السعودية واستراليا وفرنسا وهولندا والمكسيك والنرويج والسويد وممثلين من محكمة المدققين الأوربية وجهاز الدنمارك (رئيس لجنة الأنتوساي للمعايير المهنية) والبنك الدولي ومبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI).

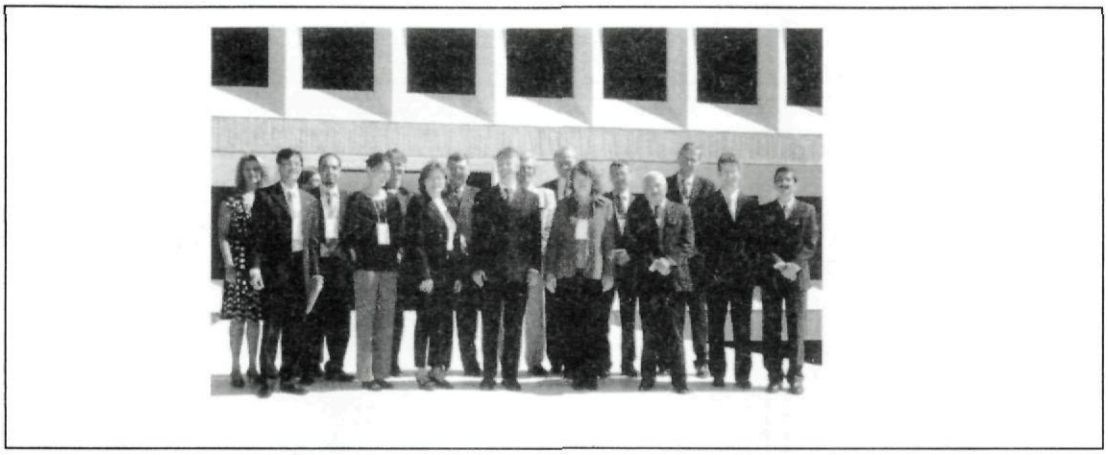

المشاركين في اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء باجتماعهم في البرازيل في مايو 2008.

تضمن جدول أعمال الاجتماع عروض مرئية مقدمة من أجهزة الدنمارك والبرازيل وفرنسا واستراليا و من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI. وناقش الجهاز البرازيلي نتائج مسح استبياني مصغر عقد لتحديد مراحل التدقيق وأساليب أو تقنيات التدقيق التي يجب أن يتم تقديمها في الأدلة الإرشادية الحديثة حول تدقيق الأداء. تحدث موفودي الجهاز الدنماركي عن عملية وضع وإعداد معايير وأدلة إرشادات والمبادرات الأساسية للجنة المعايير المهنية. وقدم الموفود الفرنسي نبذة مختصرة حول ما أنجزته مجموعة عمل تقييم برنامج الأنتوساي والطريقة التي سيتم بها ربط هذا العمل باللجنة الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) في المستقبل. وقدم جهاز الرقابة الأعلى الاسترالي وصفاً لموضوعات حول تدقيق الأداء تعتبر مهمة في استراليا وتتعلق باللجنة الفرعية لتدقيق الأداء. كما تحدث موفود مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) عن السيناريوهات الحالية لتدقيق الأداء في أقاليم مختلفة من الأنتوساي والاستراتيجيات والإجراءات ذات الصلة التي تتبعها مبادرة الأنتوساي للتنمية .

ناقش المشاركون الخطوات التالية لعمل اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) و أبدوا موافقتهم على خطة العمل للأعوام من 2008 إلى 2010. كما اتفق أعضاء اللجنة الفرعية على أن تعد اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) معايير لتدقيق الأداء يتم استخلاصها من أدلة الأنتوساي الإرشادية الحالية وستطور دليل آخر حول تأسيس مهمة تدقيق أداء مستدامة تكون ضمن الجهاز. خطة العمل متوفرة على الموقع الالكتروني للجنة الفرعية لتدقيق الأداء.
http://psc.rigsrevisionen.dk/composite-170.htm
سيعقد الاجتماع المقبل للجنة الفرعية لتدقيق الأداء (PAS) في ابريل 2009.

الأعضاء الحاليين للجنة الفرعية لتدقيق الأداء هم الأجهزة الرقابية لكل من البرازيل (رئيس) واستراليا وكندا والدنمارك وفرنسا وغويانا وكيريباتي والمكسيك وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والسويد وتونس والمملكة المتحدة ومحكمة المدققين الأوربية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بمحكمة التدقيق البرازيلية:
البريد الالكتروني: *arint@tcu.gov.br*
الموقع الالكتروني: *www.tcu.gov.br*

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية

في 21 و22 ابريل 2008 ، إجتمع فريق المهمة التابع للجنة الأنتوساي الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية في بروكسل ، بلجيكا لمناقشة طريقة تنفيذ خطة عمل اللجنة الفرعية التي تم الاتفاق عليها في اجتماع الأنكوساي التاسع عشر. واستضافت محكمة التدقيق البلجيكية والتي ترأست اللجنة الفرعية الاجتماع . وشاركت وفود أخرى من أجهزة مختلفة مثل بنغلاديش، والمجر، وليتوانيا، وهولندا، ورومانيا ، وروسيا الإتحادية، وجنوب أفريقيا، وأسبانيا، وسلطنة عمان، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى وفد من معهد المدققين الداخليين" IIA " والذي قام بإبرام مذكرة تفاهم مع الأنتوساى في عام 2007.

وقد وقع فريق المهمة خطة العمل لعام 2008 للتعاون مع معهد المدققين الداخليين . وطبقاً لشروط هذه الخطة ، يجب على معهد المدققين الداخليين واللجنة الفرعية العمل معاً لإعداد وثائق مشتركة حول استقلالية المدققين الداخليين في القطاع العام والتعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في القطاع العام. وبعد مراجعتها من قبل اللجنة الفرعية ومعهد المدققين الداخليين سيتم إدراج الوثائق في إطار عمل معايير الأنتوساي المهنية كجزء من دليل الأنتوساي حول الحوكمة الرشيدة (حوكمة الأنتوساي) ليتم إعتمادها في إجتماع الأنكوساي العشرون في عام 2010.

وطبقاً لخطة العمل، وافق كل من معهد المدققين الداخليين واللجنة الفرعية على العمل معاً لإعداد خطة إلكترونية لأدوات الرقابة الداخلية ووضع عناصر الحوكمة الرشيدة. وقد التزمت كلتا الجهتين بأن تخطر كل واحدة منهما الأخرى بآخر التطورات في مجال الرقابة الداخلية .

وقد راجع فريق المهمة إطار العمل المطروح من قبل محكمة التدقيق البلجيكية للتعاون بين الأجهزة والمدققين الداخليين والمخطط التمهيدي لمعهد المدققين الداخليين بشأن استقلالية المدقق الداخلي في القطاع العام. وبناء على الملاحظات التي يقدمها أعضاء فريق المهمة أثناء وبعد الاجتماع ، سيراجع الرئيس ومعهد المدققين الداخليين الوثائق التي سيتم تسليمها لجميع أعضاء اللجنة لإبداء الملاحظات.

و تشكيل مجموعة عمل لإعداد الخطة الإلكترونية لمعايير الرقابة الداخلية وتجهيز دليل الحوكمة الرشيدة بأسرع وقت ممكن. وتشتمل عضوية مجموعة العمل هذه على أجهزة كل من جنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا والتي ستترأس المجموعة المذكورة .

وأخيراً، قدم فريق المهمة إقتراحاً بأن يتم فتح قنوات الاتصال بأسرع وقت ممكن مع لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي"COSO" لتنفيذ خطة العمل (هي لجنة لا تهدف للربح أطلقت في عام 1992 تعريفاً عاماً للرقابة الداخلية وأعدت إطار عمل لتقييم فعالية الرقابة الداخلية). وسيضع رئيس لجنة المعايير المهنية أسس للتواصل الرسمي مع" COSO ".

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على محكمة التدقيق البلجيكية.

البريد الالكتروني:*International@ccrek.be*

الموقع الالكتروني:*www.ccrek.be*

أحداث إضافية في اجتماع اليوروساي السابع

في عدد يوليو 2008 من هذه الصحيفة تم إلقاء الضوء على مؤتمر اليوروساى السابع المنعقد في كراكاو، بولندا في يونيو2008(أنظر ص 18) ، كما جرت أحداث أخرى في المؤتمر بالإضافة لتلك المذكورة في المقالة.

وقد تم توقيع ثلاثة تقارير حول تدقيق دولي مشترك. التقرير الأول تناول التدقيق المتزامن الذي قام به الأجهزة الرقابية في كل من بولندا، وأوكرانيا وروسيا البيضاء بعنوان"*حماية المياه في مستجمع مياه نهر" Bug " من التلوث*" . والتقرير الثاني بعنوان *"نقل النفايات عبر حدود أوكرانيا ، وسلوفاكيا ، و بولندا من 2004 إلى 2007(النصف الأول) على ضوء اتفاقية بازل*، وقد جاء ذلك في تقرير التدقيق المتزامن الذي قامت به أجهزة الدول المذكورة. وكان التقرير المشترك الأخير حول التدقيق المشترك الدولي لصندوق مأوى تشيرنوبل و قامت به أجهزة الدول التالية : أوكرانيا، ألمانيا ، بولندا ، هولندا، روسيا الإتحادية ، سلوفاكيا ، سويسرا ، والولايات المتحدة الأمريكية ،ومحكمة المدققين الأوربية.

بالإضافة إلى ذلك ، تم توقيع اتفاقيتان ثنائيتان للتعاون. حيث عقدت الأولى بين غرفة الحسابات الأوكرانية ومحكمة التدقيق الأسبانية، والثانية بين غرفة الرقابة العليا في بولندة ومحكمة المحاسبين في مولدافيا.
للمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العناوين التالية :
البريد الالكتروني : wsm@nik.gov.pl
الموقع الإلكتروني : www.nik.gov.pl

مجموعة عمل الأولاسيف للتدقيق البيئي

عقد الاجتماع السادس لمجموعة عمل الأولاسيف للتدقيق البيئي (COMTEMA) في المقر الرئيسي لمحكمة التدقيق البرازيلية في مدينة برازيليا في البرازيل وذلك خلال الفترة من 11 إلى 13 يونيو، 2008 .
وشارك في الإجتماع ممثلين عن أجهزة الرقابة العليا لكل من الأرجنتين ، المكسيك ، الباراغواى، كولومبيا ، وفنزويلا كما أرسلت أجهزة استونيا، وبيرو، والسلفادور، وبنما مراقبين لحضور الإجتماع. وشمل جدول الأعمال محاضرة قدمها اختصاصي في التغيير المناخي وعروض مرئية تم تقديمها من قبل ممثلين عن محكمة التدقيق البرازيلية للنشاطات المقترحة في خطة عمل 2006-2008 الخاصة بمجموعة العمل.

وتبنى أعضاء مجموعة العمل خطة عمل الثلاثة سنوات واتفقوا على الحد من عدد الأعضاء، وأجروا تحديثات على مواصفات المناصب ومسئوليات الأعضاء و نقاشات مبدئية لخطة عمل 2009-2011، والتي تعطي الأولوية لعمليات التدقيق المشترك المتعلق بأهداف خطة العمل .
وسوف تستمر محكمة التدقيق البرازيلية في تنسيق أعمال مجموعة العمل إلى أن يحين موعد الإجتماع القادم في الأرجنتين في إبريل 2009 .
لمزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمحكمة التدقيق البرازيلية على العناوين التالية :
البريد الالكتروني : arint@tcu.gov.br,omirpl@tcu.gov.br
الموقع الإلكتروني : www.tcu.gov.br

المشاركين في إجتماع مجموعة عمل الأولاسيف للتدقيق البيئي الذي عقد في البرازيل في يونيو 2008

اسم جديد لمجموعة العمل الإقليمية لدول المحيط الهادي

تم تغيير اسم منظمة أجهزة الرقابة العليا لدول جنوب المحيط الهادي السباساي (SPASAI) إلى منظمة أجهزة الرقابة العليا لدول المحيط الهادي الباساي (PASAI) وذلك في اجتماع الباساي الحادي عشر الذي عقد في ابريل 2008 وبذلك تم حذف كلمة جنوب من المسمى. وقد تم إجراء هذا التغيير إعترافاً بأن أعضاء مجموعة العمل هم من كلا جانبي المحيط الهادي الشمالي والجنوبي.

ويظل المراقب والمدقق العام النيوزلندي أميناً عاماً للباساي. و في الغالب ، سيتم تعيين أمين عام جديد في الاجتماع الثاني عشر الذي سيعقد في مدينة بالاو في منتصف 2009 ، و تأسيس أمانة للباساي (PASAI) في مدينة سوفا ، فيجى . يرجى العلم بأنه قد تم إلغاء الموقع الإلكتروني القديم وتدشين موقع جديد : www.psai.org .

للمزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال على مكتب مراقب ومدقق عام نيوزيلندة على العناوين التالية :

البريد الالكتروني : Kevin.brady@oag.govt.nz,enquiry@oag.govt.nz

الموقع الإلكتروني : www.oag.govt.nz

دليل المستخدم الإقليمي الصادر عن مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI و المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي) الخاص باكتشاف الاحتيال خلال التدقيق

ساعدت مبادرة الأنتوساي للتنمية "IDI" في عام 2005 منظمة الأفروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية (وهي المنظمة الإقليمية للدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية) في تطوير مواد التدريب المتعلقة باكتشاف الاحتيال خلال التدقيق. و قد تمت دعوة فرق تدقيق من خمسة دول في المنطقة لوضع أدلة مناسبة خاصة بالاحتيال لأجهزتهم بمساعدة خبراء في هذا المجال في عام 2007. و بعد المصادقة على الأدلة ذات الصلة من خلال عمليات تدقيق تجريبية، اجتمعت الفرق لمدة أسبوعين في ورشة عمل في جنوب أفريقيا في يوليو 2008 لوضع أدلة الأفروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية الخاصة باكتشاف الاحتيال خلال عمليات التدقيق، و الذي سيتم تقديمه في الاجتماع الإقليمي للتحديث الفني في وقت لاحق خلال العام الحالي.

وضع كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI و الأفروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية أدلة حول إعداد التقارير لأجهزة الرقابة العليا

تتعاون مبادرة الانتوساي للتنمية مع الأفروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية لوضع عدد من مستويات التدخلات المؤسسية مثل قياس الاحتياجات و التخطيط الاستراتيجي و معايرة أطر عمل التعزيز المؤسسي. و تجاوباً مع الحاجة الملموسة لوضع الأدلة لتمكين الأجهزة في المنطقة من إعداد التقارير اللازمة حول أدائها، وقد اجتمع خمسة خبراء إقليميين في جنوب أفريقيا لمدة أسبوع في أغسطس 2008 لوضع أدلة الأجهزة لإعداد التقارير. و سيتم مراجعة الأدلة و التصديق عليها من قبل لجنة بناء القدرات الإقليمية و من ثم تقديمها في الاجتماع الفني التحديثي للأفروساي للدول الناطقة بالإنجليزية في وقت لاحق هذا العام.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و الأفروساي للدول الناطقة بالإنجليزية لتحديد الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي

تعاونت مبادرة الانتوساي للتنمية و منظمة الأفروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية للبدء في برنامج تحديد الاحتياجات و التخطيط الاستراتيجي لأجهزة إقليمية مختارة. و كان ذلك بمشاركة خمسة أجهزة رقابية وهي أثيوبيا و سيشيل و ليبيريا و مالاوي و زامبيا حيث قامت هذه الأجهزة بتحديد الاحتياجات و وضع خطة إستراتيجية وفقاً للاحتياجات المطلوبة. و في أغسطس 2008 التقت الفرق في جنوب أفريقيا لمدة أسبوع لمراجعة الخطط الإستراتيجية الموضوعة كما و حصلوا على المساعدة المطلوبة لوضع الخطط التشغيلية المرتبطة بالخطط الإستراتيجية.

البرامج التعليمي المشترك بين مبادرة الانتوساي للتنمية و الأسوساي للمتدربين

بالرغم من أنه سبق تدريب مجموعتين من الاختصاصيين في الأسوساي ، إلا أن الأسوساي قد طلبت من مبادرة الأنتوساي للتنمية تقديم برنامج ثالث لتدريب المدربين و ذلك لتقوية شبكة التدريب الإقليمية. ولهذا البرنامج الثالث، قررت مبادرة الأنتوساي للتنمية أن تختبر المزج ما بين التعليم الالكتروني و التدريب المباشر. و قد راجع فريق التدريس المواد العلمية المستخدمة خلال البرنامج السابق الذي عقد على مدار أسبوعين في فيتنام في يوليو 2008. وقد تم اختيار 40 مشارك من 21 جهاز معني من خلال عمليات انتقاء تمت عبر شبكة الانترنت، حيث تم تصميم هذه العمليات لضمان تمتع المتقدم بالخبرة المطلوبة و الإمكانية والجدارة.

مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية "IDI"

تبقيكم مبادرة الأنتوساي للتنمية "IDI" على علم بآخر تطورات أنشطة مبادرة الأنتوساي للتنمية و برامجها. وللحصول على المزيد من المعلومات حول مبادرة الأنتوساي للتنمية وللإطلاع على أحدث الأخبار خلال الفترة الواقعة بين إصدارات الصحيفة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني الخاص بالمبادرة:
www.idi.no

و خلال مرحلة التعليم التمهيدي عبر الانترنت والتي عقدت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2008 و دامت لفترة ثلاثة أسابيع ، تم تعريف المشتركين ببعضهم البعض وإعطاءهم لمحة حول بناء القدرات و المنهج التنظيمي للتدريب ووسيلة التعليم الالكتروني. (التعليم عن بعد). و في وقت لاحق من العام الحالي، سيلتقي المتدربين شخصياً في ورشة عمل في فيتنام حول تصميم الدورات وتطويرها. و على ضوء التطورات الأخيرة في مبادرة الأنتوساي للتنمية، يهدف البرنامج إلى إيجاد مدربين للفصول وكذلك أشخاص مؤهلين لتصميم و تقديم أنواع مختلفة من تداخلات بناء القدرات.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و الأسوساي لضمان الجودة

أظهرت عملية تحديد الاحتياجات التي تمت في الأسوساي في عام 2007 الحاجة إلى تعزيز أنظمة ضمان جودة التدقيق في عدد من الأجهزة في المنطقة. و قد تم إعداد المواد العلمية للدورة التدريبية و مسودة عن كتيب ضمان الجودة في مارس 2008. وعقد في أغسطس 2008 ورشة عمل حول إستمرت لفترة أسبوعين في منغوليا و ذلك لفرق يمثلون 10 أجهزة إقليمية معنية. و خلال ورشة العمل، أعدت الفرق وقدمت خطط تجريبية لتنفيذ مراجعات ضمان الجودة . و بعد ورش العمل، نفذت الفرق مراجعات تجريبية لضمان الجودة في أجهزتهم. و سيتم تعميم مراجعات ضمان الجودة هذه على فرق المشاركة الأخرى للقيام بعمليات مراجعة النظير.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و الأولاسيف لتحديد الاحتياجات

تم تصميم هذا البرنامج للتعرف على احتياجات الأولاسيف الخاصة ببناء القدرات و تطوير قدرة الإقليم على تحديد الاحتياجات من خلال تدريب موظفي الأجهزة على منهج تحديد الاحتياجات و تقنياتها. و بعد الاجتماع التخطيطي في يونيو 2008 تم إرسال مسح إستبياني لتحديد الاحتياجات لجميع الأجهزة في الإقليم. و بناءً على هذا المسح الإستبياني، تمت دعوة سبعة أجهزة لإرسال فرق من المدققين لورشة عمل تحديد الاحتياجات و التي تم عقدها في بيرو خلال أول أسبوعين من سبتمبر 2008. و بعد ورشة العمل هذه، ستحدد هذه الفرق الاحتياجات التأسيسية في أجهزتهم و الاجتماع في يناير 2009 لاستلام الملاحظات حول أعمالهم.

اجتماع مجموعة العمل الانتقالية في باساي

حالياً، تقوم منظمة أجهزة الرقابة العليا لدول المحيط الهادي باساي (المعروفة سابقاً سباساسي) بتغيير هيكلها التنظيمي و بهذا تم تشكيل مجموعة عمل انتقالية و ستشرف على ترتيبات التنفيذ. وقد التقت مبادرة الأنتوساي للتنمية في سبتمبر 2008 مع المنظمة في نيوزلندة و ذلك لاتخاذ بعض القرارات الهامة و تحديد المجالات المحتملة للتعاون مع الأجهزة الرقابية في الإقليم.

برنامج دولي لبناء القدرات حول إدارة تدقيق الدين العام

يتزايد طلب الأجهزة على تطوير القدرات في تدقيق الدين العام . و بناءً على علاقة وأهمية الموضوع بالنسبة للأنتوساي، فقد قررت مبادرة الأنتوساي للتنمية أن تنفذ برنامج دولي لبناء القدرات في تدقيق إدارة الدين العام بالتعاون مع برنامج إدارة الدين (DMFAS) التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و معهد الأمم المتحدة للتدريب و البحث و مجموعة عمل الانتوساي للدين العام.

وفي سبتمبر 2008 اجتمع أصحاب المصلحة في البرنامج و الخبراء ذوو الصلة في مكاتب الأمم المتحدة في جينيف، سويسرا لمدة 3 أيام وذلك للتخطيط ووضع المهنج. و قد تمت المناقشة و الاتفاق على تـصميم البرنـامج و المهـام والمسئوليات. كما و قد تم كذلك تصميم استمارة المسح الإستبياني ليتم إرسالها إلى الأجهزة في المناطق المعنية.

مبادرة الانتوساي للتنمية و تواصلها مع مجتمع الانتوساي

حضر ممثلوا مبادرة الانتوساي للتنمية و قدموا تقاريرهم حول الفعاليات التالية خلال الشهور الماضـية: اجتماعـات كاروساي و مؤتمر مدققي عموم الكومنولث (برمودا) و ورشة عمل تنفيذ الخطة الانتقالية (جنوب أفريقيا) و اجتمـاع لجنة التدريب الإقليمية للأولاسيف (بيرو)

الاتصال مع مبادرة الانتوساي للتنمية

لمناقشة أي من المواضيع المطروحة في هذا العدد من مستجدات مبادرة الانتوساي للتنمية ، يرجى الاتصال على:

البريد الالكتروني idi@idi.no

الموقع الالكتروني www.idi.no

جدول أحداث الأنتوساي 2008- 2009

أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر
17-16	إجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي سيئول- كوريا	11	إجتماع لبرنامج عمل الأمم المتحدة/ الأنتوساي فيينا – النمسا	
23-21	إجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية بكين – الصين	12	إجتماع فريق مهمة الأنتوساي لإستارتيجية التواصل فيينا – النمسا	
29	إجتماع اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات الرباط – المغرب	14-13	إجتماع مجلس مديري الأنتوساي الثامن والخمسون فيينا – النمسا	

2009

يناير		فبراير		مارس
29-25	إجتماع مجموعة عمل التدقيق البيئي الدوحة – قطر	13-11	الندوة العشرون للأمم المتحدة والأنتوساي فيينا – النمسا	19-17 إجتماع مجموعة العمل الخاصة بالخصخصة والضوابط الإقتصادية والشراكة بين القطاعين العام والخاص

إبريل		مايو	يونيو
سيتم تحديد التاريخ لاحقاً	إجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي لوكسمبورج		
سيتم تحديد التاريخ لاحقاً	إجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الأداء النرويج		

تعليق المحرر: تم وضع جدول الأحداث دعماً لإستراتيجية الأنتوساي للتواصل، وهي وسيلة مساعدة نقدمها لأعضاء الأنتوساي لإعداد جداول التنسيق والتخطيط. وشمل هذا القسم المنتظم في المجلة الأحداث على مستوى الأنتوساي والأحداث الإقليمية مثل المؤتمرات والإجتماعات العمومية وإجتماعات المجالس. وبسبب قلة المساحة لم يتم إشتمال العديد من الدورات التدريبية والإجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الدول. لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

INTOSAI